

تفعيل دور التخطيط الإقليمي في التنمية الريفية لقضاء المناذرة

المدرس الدكتور ورود محسن عبد الكاتب
كلية التخطيط العمراني / جامعة الكوفة

المستخلص

تعد التنمية من الموضوعات الرئيسة التي نالت مجاًلاً واسعاً في مخططات البلدان والحكومات التي تسعى لإجراء تغييرات جوهرية في مختلف القطاعات الريفية الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وللحفاظ على هذا الدور الذي تقوم به البيئة الريفية لأبد من وضع استراتيجية مدروسة من أجل انتشار الريف من الفقر وتوفير بيئة مزودة بأهم اساليب الحياة للمجتمع الريفي كالمسكن الصحي، والخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية التي تعد حقوق اساسية لأفراد اي مجتمع. يهدف البحث الى تفعيل دور التخطيط الإقليمي والقطاعي في تحقيق تنمية زراعية في قضاء المناذرة، فالبرامج والخطط التي طبقت في قضاء المناذرة حققت أهدافها وأحدثت تنمية ريفية مستدامة، حيث كان للتخطيط أثر في تنمية وتطوير المستوطنات الريفية والحد من ظاهرة الهجرة من خلال السعي الى توفير كافة الخدمات في القضاء إضافة الى توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للفلاح كاستصلاح الأراضي وتوفير السلف للفلاحين، وتنمية الثروة الحيوانية. وكان للتخطيط دور في التخطيط الصناعي من خلال إيجاد سياسة اقتصادية تسعى الى تطوير القطاع الصناعي في ريف قضاء المناذرة خاصة وأنه يعد بيئة مثالية لإقامة الصناعات الغذائية، كما لابد من المحافظة وتشجيع الصناعات الشعبية والحرف اليدوية والعمل على تطويرها وتنميتها خاصة اذا استغلت الإمكانيات السياحية في ريف القضاء الذي سيعمل على جذب السواح وبالتالي سوف يزيد من كثرة الطلب على الحرف اليدوية التي تجذب السواح غالباً، وإنشاء الطرق الريفية المعبدة اذ بلغ اطوال الطرق الريفية (٦٧,٥٧٨ كم). وكان للتخطيط دور في النهوض بالواقع الخدمي ومن ضمنه الخدمات التعليمية والصحية، اذ بلغ عدد المدارس الابتدائية (٢٤) مدرسة و الثانوية (٧) وعدد المراكز الصحية (٩) مراكز صحية، إضافة الى البيوت الصحية وعددها (٨). وجميع القرى مزودة بالطاقة الكهربائية وبالمياه الصالحة للشرب.

المقدمة

تحظى عملية التنمية الريفية بالاهتمام لما تبرزه من مقومات اساسية في تنمية المكان، اذ تعد عصب ارتقاء الدول النامية التي تهدف الى تطوير الريف من خلال خطط التنمية الشاملة من اجل الارتقاء بالمستوى المعاشي والقضاء على اسباب التخلف من خلال التخطيط والانتاج والتقدم فهي ليست عملية تلقائية وانما تحدث نتيجة لتدخل الانسان في التخطيط والادارة بغية الوصول الى نتائج مرضية موضوعة على اساس علمية لتوفير الخدمات للأفراد وتحقيق الأهداف التنموية. ويلعب التخطيط الإقليمي دورًا مهمًا في التنمية الريفية من خلال:

١_ تحديد إمكانات التنمية في المناطق الريفية يساعد التخطيط الإقليمي على تحديد الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المناطق الريفية، وتحديد الفرص المتاحة للتنمية.

٢_ تنسيق الاستثمارات العامة والخاصة: يساعد التخطيط الإقليمي على تنسيق الاستثمارات العامة والخاصة في المناطق الريفية، مما يضمن أن الموارد المستخدمة بشكل فعال.

٣_ العمل على الحد من التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية: يساعد التخطيط الإقليمي على الحد من التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، مما يضمن أن جميع السكان يتمتعون بفرص متساوية للتنمية. وهناك بعض الأمثلة على دور التخطيط الإقليمي في التنمية الريفية:

أ_ تطوير شبكات الطرق والنقل في المناطق الريفية: يساعد هذا على ربط المناطق الريفية بالأسواق الحضرية، مما يسهل على المزارعين بيع منتجاتهم.

ب_ توفير الخدمات العامة في المناطق الريفية: مثل المدارس والمستشفيات والمرافق الصحية، مما يحسن جودة الحياة للسكان الريفيين.

ج_ دعم التنمية الصناعية في المناطق الريفية: مما يوفر فرص عمل للسكان الريفيين ويساعد على تنويع الاقتصاد الريفي. وبشكل عام، فإن التخطيط الإقليمي هو أداة قوية يمكن استخدامها لتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

مشكلة البحث : ما أثر التخطيط الاقليمي في تحقيق التنمية الريفية في قضاء المناذرة ؟

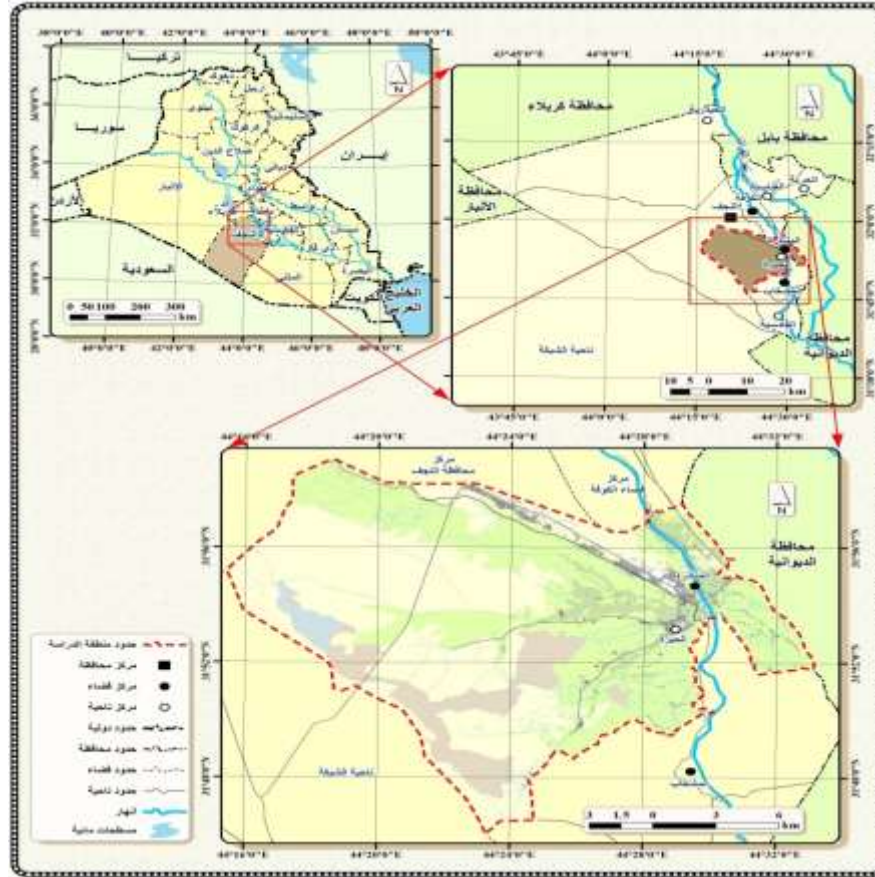
فرضية البحث : للتخطيط الاقليمي أثر في حدوث تنمية اجتماعية و اقتصادية و زراعية في قضاء المناذرة .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة دور و أثر التخطيط الاقليمي في قضاء المناذرة و اعتماد التخطيط الاقليمي و القطاعي في تحقيق تنمية ريفية مستدامة و تحسين جودة الحياة بنقل المجتمع الريفي الى حالة افضل من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان.

حدود منطقة البحث: تحدد منطقة الدراسة بحدود مكانية تمثلت بريف قضاء المناذرة , ويقع القضاء في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة النجف الأشرف, على خط طول (١٥. ٤٤- ٣٤ ٤٤) شرقاً, وعلى تقاطع دائرة عرض (٣٥. ٣١- ٥٨

٣١. شمالاً، ويحد قضاء المناذرة من الشمال قضاء الكوفة ومن الشرق محافظة القادسية ومن الجنوب قضاء المشخاب. وتتكون منطقة الدراسة من وحدتين اداريتين تمثلت بـ(مركز قضاء المناذرة، ناحية الحيرة)، الخريطة (١).

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمحافظة النجف



المصدر: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة النجف الإدارية، ٢٠٢٣.

أولاً: التنمية الزراعية: تعد التنمية الزراعية هي إحدى مؤشرات التقدم الاقتصادي لي بلد، فالتحليل المكاني للواقع الزراعي يعكس الإمكانيات الممكن استغلالها مستقبلا في استثمار مساحات واسعة من الأراضي غير المستثمرة وإنتاج المحاصيل الضرورية وفق الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ويعد استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة أمراً ضرورياً في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحسين نوعه، إضافة الى زيادة الوعي لدى الفلاح من خلال تحسين نوع البذور المستخدمة والطرق الزراعية التي تؤدي الى تحقيق أفضل انتاج بأقل كلفة والتخلص من الأساليب الزراعية الخاطئة التي تسبب ضرراً للتربة، نتيجة لأهمية القطاع الزراعي في سد الحاجة من الغذاء للسكان خاصة ان العالم اليوم يشهد ثورة سكانية كبيرة، ومنطقة الدراسة لا تستثنى من ذلك لذا لابد من وضع الخطط التي تؤدي الى تنمية زراعية تسهم في تنمية

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

اقتصاد المجتمع الريفي وسد النقص من الحاجة للمحاصيل الزراعية والاعتماد على الاكتفاء الذاتي أولاً ثم لتوجه نحو التصدير , ونتطرق في هذا المبحث الى الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

أ - الإنتاج النباتي: يمتاز قضاء المناذرة بزراعة عدة أنواع من المحاصيل التي يمكن تصنيفها الى :

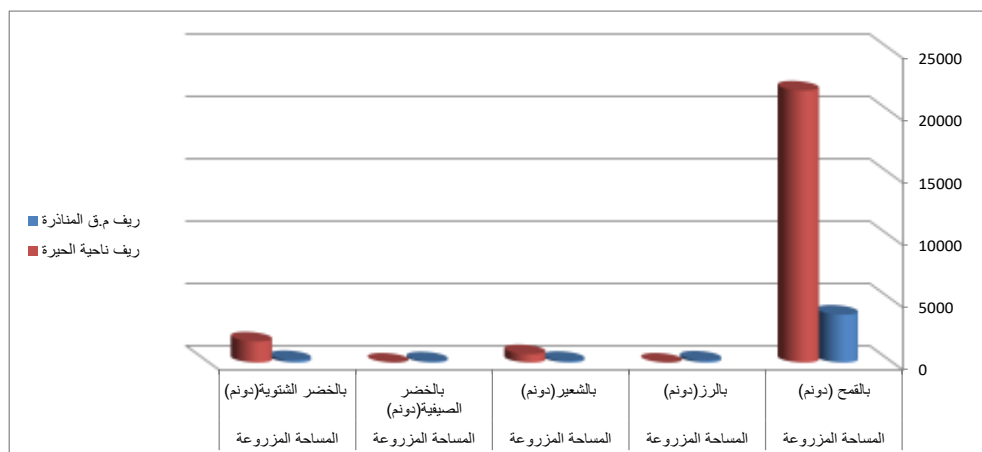
١- محاصيل الحبوب: تعد المادة الغذائية الرئيسية للإنسان وتكتسب أهميتها من قيمتها الغذائية العالية وتتمثل الحبوب المزروعة في منطقة الدراسة بالقمح والشعير والرز.

أ- القمح: يأتي القمح في صدارة المحاصيل الاستراتيجية, ويعد من اهم أنواع الحبوب الغذائية لاحتوائه على السكريات والالياف والزيوت , فضلاً عن البروتينات والفيتامينات^(١). وهو من المحاصيل الشتوية التي تتطلب زراعته درجات حرارة دنيا تتراوح من (٤-٥م) وعلياً تتراوح من (٣٠-٣٢م) ومثلئ بحدود (٢٥م) ويحتاج محصول القمح الى مقنن مائي شتوي يصل الى (٢١٤٣م/دونم). بمعدل ست ريات خلال الموسم وتعد التربة المزيجية والغرينية الغنية بالكلس من أهم الترب لزراعته^(٢), وبالنظر الى جدول (١) والخريطة (٢) يتضح ان مجموع المساحة المنتجة لمحصول القمح عام ٢٠٢٣ بلغت (٢٥٦٨٢) دونم, اما التوزيع الجغرافي فنجد تفوق ريف ناحية الحيرة في زراعته وبلغت (٢١٨٣٢) دونم, وجاء ريف مركز قضاء المناذرة ثانياً وبلغت مساحة زراعته (٣٨٥٠) دونم . ويمثل انتاج محصول الحنطة المدخلات الأساسية لصناعة (طحن الحبوب, معكرونة, معجنات, ...) بالإضافة الى المنتجات العرضية لهذه الصناعات (مادة النخالة) يمكن ان تسهم في حالة استثمارها في إقامة مصانع للعلف الحيواني في الناحية, وبالإمكان التوسع في استخدام هذه الكميات في تطوير الصناعات لاسيما طحن الحبوب القائمة في الناحية, وما توفره من فرص عمل للعاطلين.

جدول (١) المساحات المزروعة بالدونم للمحاصيل الزراعية حسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠٢٣

الوحدة الإدارية	المساحة المزروعة بالقمح (دونم)	المساحة المزروعة بالرز (دونم)	المساحة المزروعة بالشعير (دونم)	المساحة المزروعة بالخضر الصيفية (دونم)	المساحة المزروعة بالخضر الشتوية (دونم)	مساحة البساتين بالدونم	عدد أشجار النخيل	عدد أشجار الفاكهة
ريف م.ق المناذرة	3850	169	136	100	200	3621	52503	1465721
ريف ناحية الحيرة	21832	0	677	0	1696	4530	138356	6687
المجموع	25682	169	813	100	1896	8151	190859	1472408

شكل (١) المساحات المزروعة بالدونم للمحاصيل الزراعية حسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠٢٣

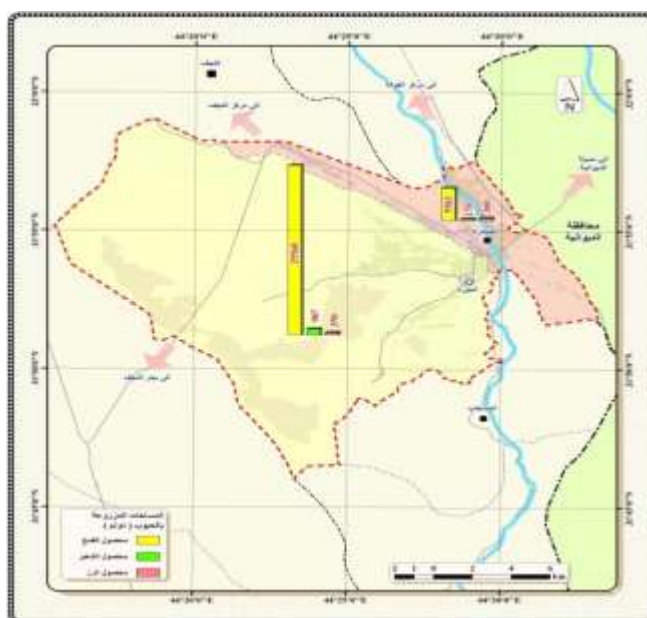


ب- محصول الشلب (الرز) :- يعد من محاصيل الحبوب المهمة ومصدراً رئيسياً لغذاء السكان في الناحية والمحافظه عموماً، لما يمتلكه هذا المحصول من سعرات حرارية لازمة لنمو جسم الانسان، إذ تحتوي بذوره على (٦٥-٧٠%) كربوهيدرات وحوالي (٩-١٢%) بروتين ونحو (٤-٦%) زيوت^(٣). ويستخدم في بعض الصناعات الطبية والنسيجية من خلال منتوج (النشا)، وتعد مخلفاته غذاء مهماً للحيوانات ويدخل أيضاً في الصناعات اليدوية الريفية المختلفة وصناعة الورق، إضافة الى إمكانية اسهامه في دعم وتطوير الصناعات الغذائية كصناعة (جرش وتهيش الرز، خلاصات بروتينية...)، بلغت المساحة المزروعة بالرز عام ٢٠١٣ في ريف مركز قضاء المناذرة (١٦٩) دونم ، بينما ريف ناحية الحيرة لم يزرع فيه الرز وذلك بسبب استغلالها بزراعة محصول القمح، خريطة (٢).

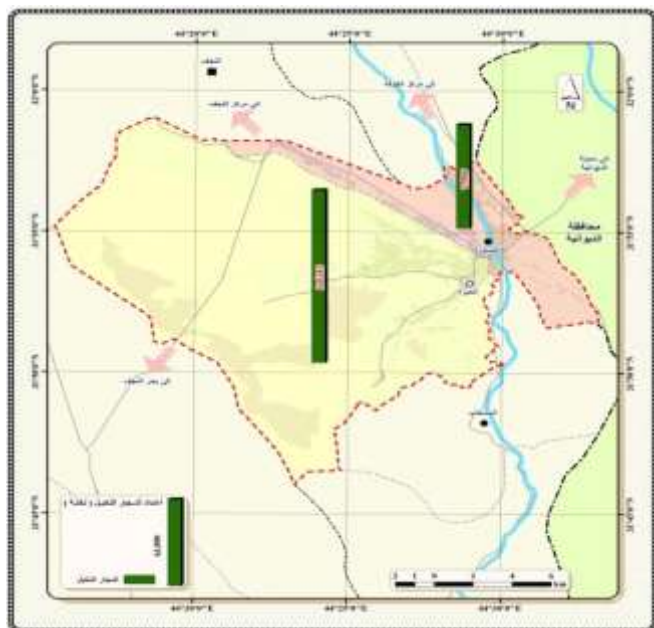
ج- الشعير: يعد الشعير من المحاصيل الشتوية ويمتاز بشدة تحمله للملوحة والظروف المناخية المختلفة مقارنة مع المحاصيل الاخرى، كما يمتاز بأهميته الغذائية الكبيرة ويدخل في صناعة الخبز وتلائم زراعته كل انواع الترب^(٤)، يتضح من الجدول (١) أن المساحات المزروعة بالشعير بلغت في سنة ٢٠١٣ (٨١٣) دونم حيث جاءت ناحية الحيرة بالمرتبة الاولى بواقع (٦٧٧) دونم ، بينما جاء ريف مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الثانية (١٣٦) دونم ويعود قلة انتاجها الى استغلالها بزراعة محاصيل ذات ربحية مثل محصول القمح، خريطة (٢).

٢- محاصيل البستنة: تعد زراعة النخيل وإنتاج التمور في القضاء من التراكيب المحصولية الزراعية الأكثر انتشاراً، لما لها من قدرة عالية على تحمل ملوحة التربة ومياه الري الى جانب قدرتها على التأقلم مع الخصائص المناخية مقارنة بالمحاصيل الأخرى، وتوفر مردودات مالية جيدة للمزارعين، ولثمار النخيل (التمور) قيمة غذائية متكاملة لما تحتويه من كميات كبيرة من الأملاح المعدنية (الحديد، الكالسيوم، المنغنيز، البوتاسيوم، ..) إضافة الى بعض المعادن النادرة^(٥). وتتميز المناطق المزروعة بأشجار النخيل بأنها دائمة الاستعمال وغالباً ما تستثمر الأرض لزراعة محاصيل الخضر والفاكهة الأخرى بين هذه الأشجار للاستغلال بها. بلغت مساحة البساتين المزروعة بأشجار النخيل والفاكهة (٨١٥١)، دونم الجدول (١) احتل ريف ناحية الحيرة المرتبة الاولى بمساحة (٤٥٣٠) دونم بينما بالمرتبة الثانية ريف ناحية الحيرة بمساحة (٣٦٢١) دونم، أما بالنسبة لأشجار الفاكهة فقد بلغ مجموع اشجار الفواكه (١٤٧٢٤٠٨)، وجاء ريف مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الاولى بواقع (١٤٦٥٧٢١)، في حين بلغ عدد اشجار الفاكهة في ريف ناحية الحيرة (٦٦٨٧)، وقد امتازت منطقة الدراسة بتنوع اشجار الفاكهة ومنها (العنب، التفاح، الرمان، الخوخ)، خريطة (٣).

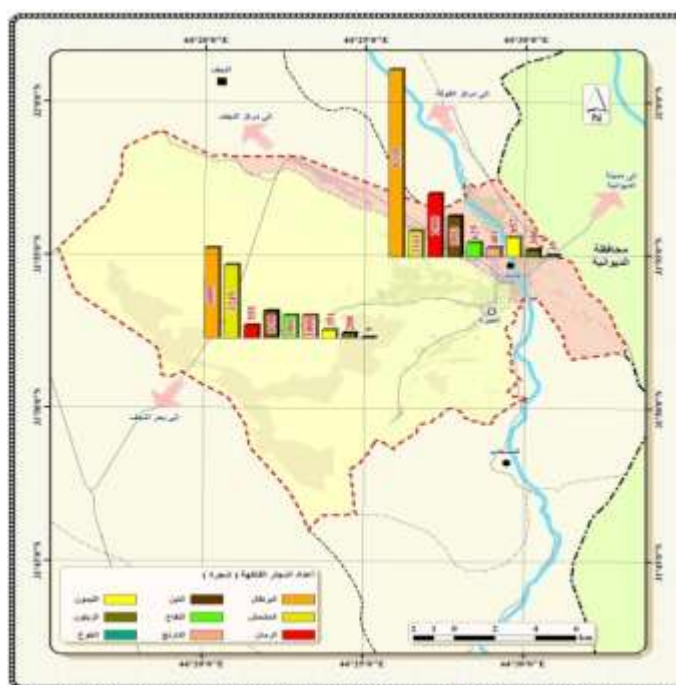
خريطة (٢): المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب
في قضاء المناذرة ٢٠٢٣



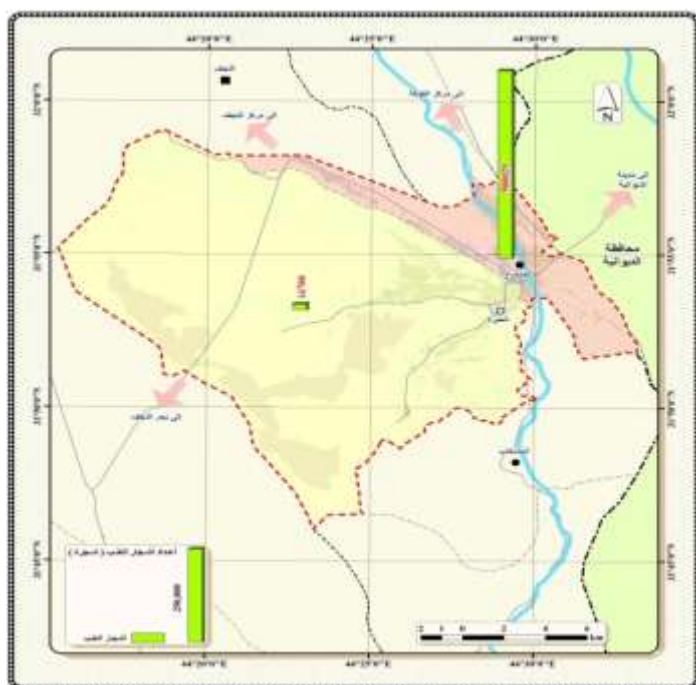
خريطة (٣): اعداد اشجار النخيل
في ريف قضاء المناذرة ٢٠٢٣



خريطة (٤): اعداد اشجار الفاكهة في ريف قضاء المناذرة لسنة
٢٠٢٣



خريطة (٥): اعداد اشجار العنب في ريف قضاء المناذرة
لسنة ٢٠٢٣



٣- محاصيل الخضروات:

تعد محاصيل الخضر من المحاصيل المهمة التي أزداد الطلب عليها، بسبب أهميتها الغذائية إذ تأتي بعد محاصيل الحبوب في الطلب عليها لاحتوائها على كميات كبيرة من البروتينات التي تساعد على نمو الخلايا لجسم الانسان^(٦)، وتمثل زراعة الخضروات الجانب الآخر من جوانب الاستعمال الزراعي في ريف الناحية، وتتطلب رأس مال كبير وأيدي عاملة كثيرة ومهارة فنية وعناية خاصة، وان الأهمية الاقتصادية للمحاصيل الخضرية متعددة. فقد شكلت الخضروات دوراً مهماً في وجبة الطعام التي يتناولها الإنسان يومياً، لأنها تشكل بمجموعها وحدة متكاملة من مصادر الغذاء، وهي تأتي بعد الحبوب في الأهمية الغذائية^(٧). ويسهم انتاجها في سد الحاجة المحلية للسكان والفائض يصدر إلى المناطق المجاورة لمنطقة الدراسة، وتكون اسعارها مرتفعة نسبياً، وان زراعة هذا النوع من المحاصيل يعود على المزارع بمردودات نقدية، وزيادة في دخله الفردي والارتقاء بمستواه المعاشي، مما ينعكس على الواقع السكاني، وتحتل زراعتها اجود الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، وتضم هذه المحاصيل (الخضروات الصيفية والشتوية).

(أ) الخضروات الصيفية :- تشمل الخضروات الصيفية الأنواع الآتية: (الباميا، الباذنجان، اللوبيا، الفلفل، خيار الماء، الطماطة، الخضروات الورقية)، بلغت المساحة المزروعة بالخضروات الصيفية حوالي (١٠٠) دونم فقط في ريف مركز قضاء المناذرة، الجدول (١) بينما لا توجد هناك مساحات مزروعة بالخضروات الصيفية في ناحية الحيرة وذلك لاستغلالها بزراعة المحاصيل الأخرى التي تكون أكثر ربحية، إضافة الى النظرة الاجتماعية الخاطئة جراء العادات والتقاليد لزراعة هذا النوع من المحاصيل.

(ب) الخضروات الشتوية :- تتمثل الخضروات الشتوية بـ (الباقلاء الخضراء، البصل الأخضر، الطماطة المغطاة، الخيار المغطى، الباميا المغطاة، الشلغم، الفجل، السلق، الكرفس، الكراث، الباذنجان، الفلفل)، بلغت المساحة المزروعة بالخضروات الشتوية في عموم القضاء حوالي (١٨٩٦) دونم، بواقع (١٦٩٦) دونم في ريف ناحية الحيرة والذي جاء بالمرتبة الاولى، وحوالي (٢٠٠) دونم في ريف مركز قضاء المناذرة وجاء بالمرتبة الثانية.

استناداً لما تقدم يتضح ان ريف قضاء المناذرة المتمثل بريف مركز قضاء المناذرة وريف ناحية الحيرة تتميز بزراعة اصناف عديدة من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية العالية والاقتصادية، مع توفر المؤهلات الطبيعية والبشرية الملائمة لهذا التنوع الزراعي، مثل محاصيل الحبوب الاستراتيجية التي تعد من المحاصيل الرئيسية على المستوى العالمي والمحلي، وبساتين النخيل وما تنتجه من اصناف متعددة ومتنوعة من التمور، فضلاً عن محاصيل الخضروات واشجار الفاكهة، وتعد هذه المحاصيل بانها ذات تأثير بارز في احداث عملية تنمية زراعية واسعة في ريف قضاء المناذرة والتي ستساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي للقضاء وتصدير الفائض من خلال استغلال الارض الاستغلال الامثل مما يؤدي الى زيادة عائد الانتاج لزراعي وتحسين المستوى المعاشي للفلاح، ولابد الشروع في بناء المعامل التي تساعد في تسويق الفائض من المنتجات الزراعية، إضافة الى معالجة مشكلة تلف اغلب المحاصيل الزراعية قبل نفاذ كميتها من السوق اذ سوف يساعد انشاء معمل لكبس التمور

وصناعة الدبس على تشجيع الفلاح على زيادة الانتاجية من التمور وسيحافظ عليها من التلف، حيث ان اغلب التمور التي تكبس داخل المنازل والبساتين تتعرض للتلف بسبب سوء التصنيع والتخزين مما يضطر اغلب الفلاحين الى بيعها على شكل علف حيواني، كما يمكن انشاء معمل لصناعة العصائر الطبيعية والمربى وبالتالي يعمل على تشجيع الفلاح على زيادة الانتاجية من الفواكه لأنه سيضمن عدم تعرضها للتلف في حال لم تنفذ الكمية المعروضة في السوق، وايضاً انشاء معمل لمعجون الطماطة يعد أمراً ضرورياً لسرعة تلفها. ان توفر مثل هذه الصناعات سيكون له دور بارز في تحقيق التنمية في الريف، وسوف يساعد على تقليل نسبة البطالة وجذب الايدي العاملة مما يكون له دور ايجابي في توطئ ابناء الريف وضمان عدم هجرتهم الى المناطق الحضرية بحثاً عن العمل، فضلاً عن ان انشاء مثل هذه المعامل سوف يحقق الاكتفاء الذاتي لقضاء المذاكرة وتسويق الفائض للمحافظة، لذا لابد من توفير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، وفرض قوانين تمنع دخول المنتجات المستوردة التي يمكن توفيرها محلياً ومعالجة ضعف التخطيط والاستفادة من الدراسات والابحاث المعدة من هذا الجانب من اجل الوصول الى تنمية متكاملة في ريف قضاء المذاكرة.

ب- الانتاج الحيواني : يعد هذا الجانب الشق الثاني للنشاط الزراعي الى جانب المحاصيل الزراعية لذلك لا يمكن الفصل بين هذين النشاطين فأحدهما مكمل للآخر، وغالباً ما يستخدم مقياس العلاقة بين عدد الحيوانات ومساحة الأرض التي تزرع من أجل التعرف على قدرتها في الزراعة^(٨). وان الهدف الأساس لتربية الحيوانات هو استغلال الأراضي الزراعية لإنتاج المنتجات الحيوانية كاللحم والحليب والصوف، كما ان هدفها الأساس هو منفعة الانسان وتوفير الحاجات الضرورية التي يحتاجها^(٩)، كما تعد تربية الحيوانات والانتاج الحيواني مرتكزاً من مرتكزات النشاط الزراعي، حيث تمثل الثروة الحيوانية مورداً مهماً من الموارد الاقتصادية من خلال ما تشكّله من أهمية غذائية عبر منتجاتها الغذائية المتنوعة وتتمثل الثروة الحيوانية بـ (الأبقار والجاموس والأغنام والماعز) وقد تبين أنّ الحيوانات الحقلية كافة تربي في المستوطنات الريفية، وتربى لغرض الحصول على الحليب ومشتقاته فضلاً عن منتجاتها الأخرى تحقيقاً للاكتفاء الذاتي أو لأغراض التجارة في السوق المحلية، ولها أهميتها في النشاط الصناعي من خلال موادها الخام (اللحوم، الحليب، الأصواف، الشعر، الجلود)، وتعد هذه المواد من المدخلات الأساسية في الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، إذ بلغ إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة نحو (45380) رأساً في ريف قضاء المذاكرة. استحوذت الأغنام على نسبة (٧٧,٧%) في ريف ناحية الحيرة و (٣٤,٩%) في ريف مركز قضاء المذاكرة من اجمالي العدد، في حين أسهمت اعداد الابقار بواقع (٣٣,٦%) في ريف مركز قضاء المذاكرة و(١٦%) في ريف ناحية الحيرة من اجمالي العدد، كما بلغت نسبة الماعز (٢٤,٧%) في مركز قضاء المذاكرة، في حين لا توجد هناك تربية للماعز في ريف ناحية الحيرة. وبلغ نسبة الجاموس (٦,٨%) في ريف مركز قضاء المذاكرة و (٣,٥%) في ريف ناحية الحيرة. أما حقول الدواجن فقد بلغ عددها (٧) في ريف ناحية الحيرة و(٦) في ريف مركز قضاء المذاكرة، الجدول (٢) والشكل (٢).

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

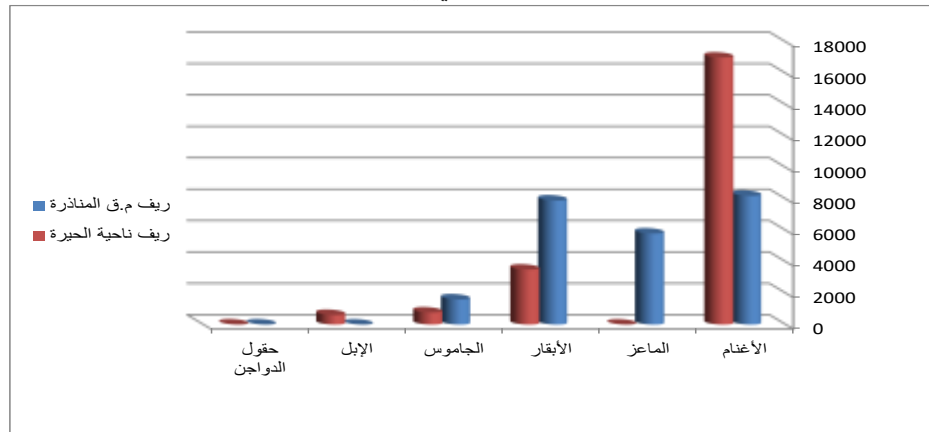
جدول (٢): اعداد الثروة الحيوانية ونسبها في ريف قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣

الوحدات الإدارية	الأغنام	النسبة %	الماعز	النسبة %	الأبقار	النسبة %	الجاموس	النسبة %	الإبل	النسبة %	حقول الدواجن	النسبة %	المجموع	النسبة %
ريف م.ق المناذرة	8200	34.9	5800	24.7	7900	33.6	1600	6.8	0	0	6	0.026	23500	100
ريف ناحية الحيرة	17000	77.7	0	0	3500	16.0	770	3.5	610	2.8	7	0.032	21880	100

المصدر: مديرية الزراعة محافظة النجف، قسم الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

استناداً لما تقدم تعد تربية الحيوانات في منطقة الدراسة جزء من نمط حياة سكان الريف اذ يعتمدون عليها في سد احتياجاتهم من الحليب والالبان وبيع الفائض عن الحاجة في الأسواق القريبة، فضلاً عن العوائد الاقتصادية من بيع لحومها في الأسواق، إضافة الى ان مخرجاتها تستخدم كمادة أولية داخلية في الصناعة كالصناعات النسيجية والجلدية وصناعة الحليب ومشتقاته لذلك لابد من تدخل الثروة الحيوانية في خطط وبرامج التنمية الريفية وتوفير المتطلبات التي تساعد على زيادة اصنافها من اجل توفير الكفاية المحلية وتصدير الفائض. كما ان الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني من قلة الدعم الحكومي بالأسمدة والمبيدات، كما يتوجب على الحكومة المساعدة في اختيار المواقع المناسبة لتربية الحيوانات وطرح التصاميم المثالية لأنشاء حقول للتربية تتناسب مع الخصائص الطبيعية للمنطقة، إضافة الى ذلك يجب على الحكومة ان توفر الماء والكهرباء وتخفيض اجورهما، فضلاً عن حماية المنتج المحلي من منافسة السوق الخارجية وبشكل عدم ضبط الحدود عائقاً إضافي لما سبق لذا لابد من اعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير هذا القطاع خاصة اذا ما علمنا ان الإمكانيات الطبيعية والبشرية متوفرة.

شكل (٢): اعداد الثروة الحيوانية في ريف قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣

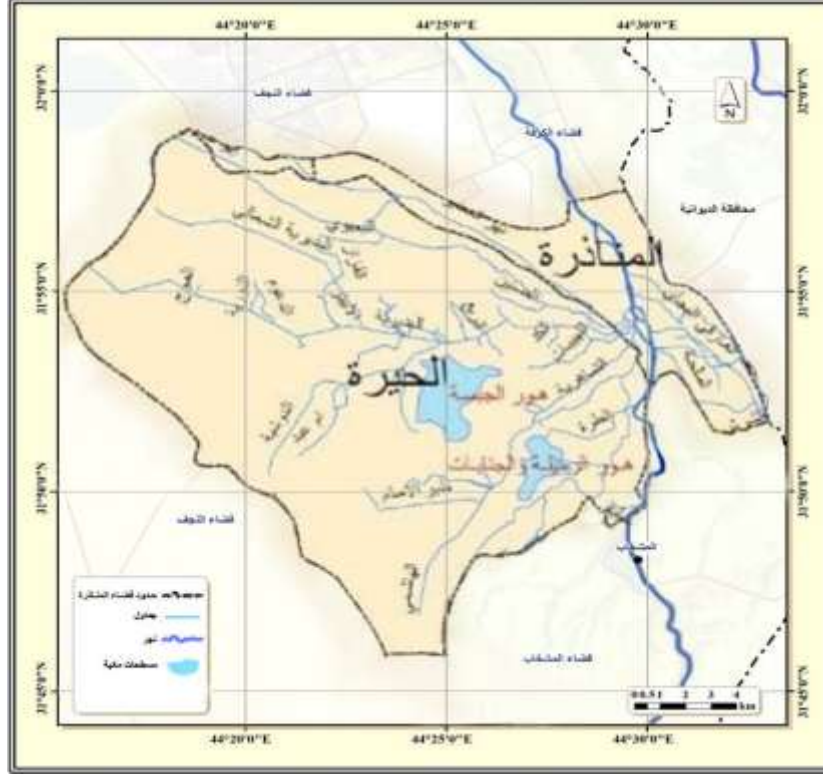


المصدر: بالاعتماد على جدول (٢).

- مشاريع الري في قضاء المناذرة: تعتبر الموارد المائية من المرتكزات الرئيسية والمهمة وذلك لأنها ترتبط بالسكان وممارساتهم للأنشطة الزراعية والصناعية، مما يؤثر على مستويات التنمية وإمكانية تطويرها^(١٠)، تتمثل الموارد المائية في منطقة الدراسة بنهر الفرات الذي يتفرع الى شط الكوفة ويسمى شط الكوفة بأسماء المدن التي يمر بها فيسمى بشط ابي صخير عندما يمر بالمناذرة، حيث بلغ عدد جداوله (٤ جداول) ومجموع اطوالها (١٤,٩ كم) وتصاريفها (٨,٥٨) م^٣/ثا وتروي مساحة من الأراضي

(٥,٩٠٠ دونم) من الأراضي في ريف مركز قضاء المناذرة، أما في ناحية الحيرة بلغ عدد الجداول (٧ جداول) ومجموع اطوالها (٦,٩٦ كم) وتصريفها (٢٥,٩) م^٣/ثا وتروي مساحة من الأراضي قدرت (٢,٣١٧ دونم)^(١١), خريطة (٦).

خريطة (٦) مشاريع الري في قضاء المناذرة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الموارد المائية , مديرية الموارد المائية في النجف, ٢٠٢٤.

ثانياً: امكانات التنمية الصناعية وتنمية الطرق:

أ- التنمية الصناعية: التنمية الصناعية هي السياسة المخططة التي تهدف الى تنمية وتطوير النشاط الصناعية وذلك من خلال اقامة صناعات جديدة أو توسع في الصناعات القائمة^(١٢), ويعد النشاط الصناعي العامل الحاسم في تحقيق التنمية المكانية المتكاملة, وذلك لقدرته على أحداث تغيرات في الهيكل المكاني للإقليم^(١٣) أو المنطقة, ويمثل القاعدة الأساسية لتطور القطاعات الاجتماعية والاقتصادية من خلال استثمار الامكانات المتاحة في الحيز المكاني والمساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمع وزيادة معدلات الدخل للأفراد^(١٤) بما يساعد على نقل الإقليم من واقع التخلف الى التطور, ويمكن تقسيم الصناعات في منطقة الدراسة الى:

- ١- الصناعات الصغيرة: هي الصناعات التي يقل عدد العاملين فيها الى (١٠) عمال, حيث بلغ مجموع عدد المجارش (٦), بواقع (٣) في ريف مركز قضاء المناذرة وايضا بلغ (٣) في ريف ناحية الحيرة, أما بالنسبة لمعامل البلوك فقد بلغ مجموعهم (١٨) بواقع (١٣) معمل في ريف مركز قضاء المناذرة و (٥) معمل في ريف ناحية الحيرة, الجدول (٣).

جدول (٣): الصناعات الصغيرة والكبيرة في قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣

الوحدة الإدارية	الصناعات الصغيرة		الصناعات الكبيرة
	مجارش	معامل بلوك	
ريف م.ق المناذرة	3	13	1
ريف ناحية الحيرة	3	5	2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء النجف، قسم الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

٢- الصناعات المتوسطة: الصناعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (١٠-٢٩) عامل، وقد امتاز ريف قضاء المناذرة بوجود صناعة واحدة من هذا النوع وهما شركة النوافذ لإنتاج رمل وحصو الفلاتر.

٣- الصناعات الكبيرة: الصناعات التي يزيد عدد العاملين عن (٣٠) عامل في المنشأة الصناعية الواحدة وبالنظر الى الجدول (٣) يلاحظ ان مجموع الصناعات الكبيرة في منطقة الدراسة بلغت (٣) بواقع (٢) متمثلة بشركة النجف للثرمستون وشركة النجف للصناعات الجبسي في ريف ناحية الحيرة و (١) معمل الاسفلت في ريف مركز قضاء المناذرة.

٤- الصناعات الغذائية: تعتبر هذه الصناعات ذات أهمية في عملية التقدم الاقتصادي وهذا بدوره يؤدي الى تحسن الوضع المعاشي والاجتماعي للسكان، كما تعد الداعم الرئيسي للاقتصاد في المناطق الريفية، خاصة وانها تعتمد في مدخلاتها على الإنتاج الزراعي الخام، وبالنسبة لمنطقة الدراسة فان هذه الصناعات توجد داخل المنازل ومنها صناعة الالبان التي تعتمد على منتجات الثروة الحيوانية (الأغنام، الماعز، الابقار، الجاموس) ويعد الحليب هو المادة الرئيسة لمنتجات هذه الصناعة وتكون مخرجاتها (اللبن، القيمر، الدهن الحر، الزبد) والتي تباع في الأسواق المجاورة، إضافة الى صناعة كبس التمور هي أيضاً تكون داخل المنازل أو البساتين والتي يزاولها السكان خلال موسم جني التمور في فصل الصيف من السنة ويرافق هذه الصناعة صناعة الدبس والخل والتي أيضاً تباع في الأسواق القريبة، ولابد ان تولي اهتماماً متزايداً لما لها من أهمية في توفير الغذاء اللازم للسكان ودعمها لاقتصاديات المناطق الريفية من خلال تحويل انتاجها الزراعي الخام الى منتجات غذائية ذات نفع ومردود اقتصادي كبير، ويزداد الطلب على المنتجات من هذه الصناعات كلما ازداد عدد السكان، وزيادة دخلهم الشهري أي قدرتهم على الانفاق، وبعبارة اخرى كلما اتصف الاقليم بقلة عدد سكانه ومحدودية دخولهم، يقتصر الطلب على منتجات الصناعات الغذائية الاساسية مثل طحن الحبوب والمخبوزات، المجازر، تصنيع الشلب، الزيوت النباتية، المشروبات الغازية. وتنعكس الحالة في الاقليم الذي يتصف سكانه بارتفاع دخولهم وقدرتهم على الانفاق، اذ يتزايد الطلب على منتجات الاغذية المتطورة وشراء الاغذية الجاهزة واللحوم والاسماك المعلبة، الكاكاو والشكولاته والحلويات، الحليب ومشتقاته وغيرها. ومن ناحية المردود الاقتصادي العائد للأسر لهذه الصناعات في منطقة الدراسة من هذا النشاط لا يسهم في تحسن مستواهم المعاشي. وكثير منها ما يتعرض للتلف بسبب سوء التخزين مثل صناعة كبس التمور في المنازل وتصبح غير صالحة للاستهلاك البشري وتباع كعلف للحيوانات مما يقل من سعرها. صورة(١).

صورة (١) الصناعات الغذائية في الريف



٥- الصناعات التراثية: تعتبر هذه الصناعات من الحرف التراثية القديمة والتي تعتمد على المواد الخام المتوفرة محلياً والأيدي العاملة الريفية التي تكون أغلبها من النساء، إذ تشغل المرأة الريفية دور مهم في إدارة هذا النوع من الصناعات، ومن هذه الصناعات صناعة الغزل والحياكة إذ يقوم العاملون بهذه الصناعات بحياكة البسط والسجاد مستخدمين في ذلك أصواف الحيوانات، فضلاً عن الصناعات الفخارية مثل السنادين والتنور والجربات، وكذلك سف الحصان وصناعة الأقفاص من عصا النخيل، الزيل، المكناس، المهفات وغيرها، إلا أن هذه الصناعات تكون ضئيلة وذلك بسبب دخول السلع المستوردة ذات الكلفة الأقل، وبالتالي فإن المردود الاقتصادي العائد للأسر لهذه الصناعات في منطقة الدراسة من هذا النشاط لا يسهم في تحسن مستويات المعاشي، إضافة إلى عدم توفر الدعم الحكومي لمثل هذه الصناعات مما ساعد على انحسارها بيد عدد قليل من العاملين، صورة (٢).

صورة (٢) الصناعات التراثية في الريف

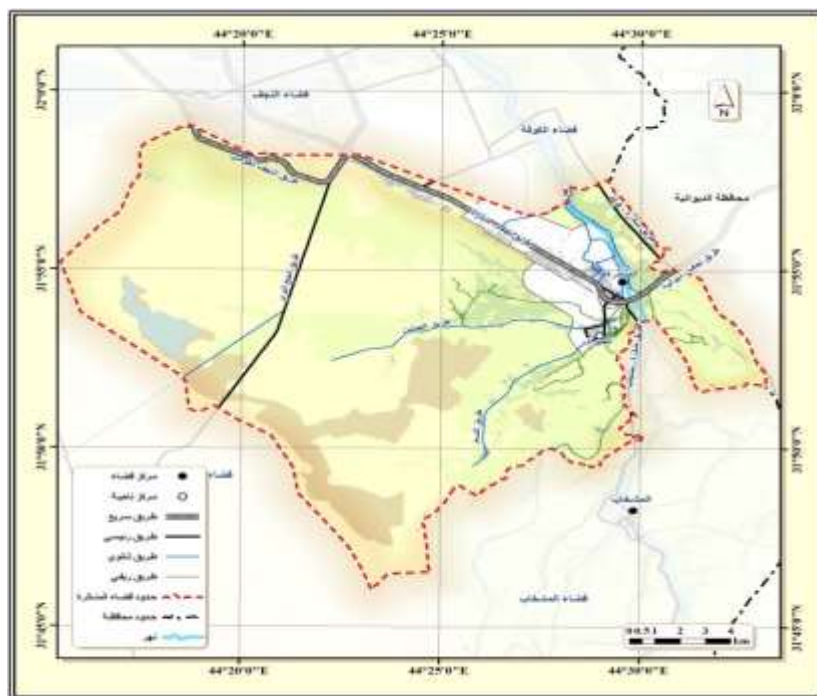


يتضح مما سبق أن ريف قضاء المناذرة يتميز بمحدودية القطاع الصناعي حيث توجد فيه (٣) صناعات كبيرة وواحدة متوسطة و (٢٤) صناعات صغيرة محدود الدخل وقليلة الأيدي العاملة فيها، فضلاً عن بعض الحرف اليدوية التي تكون أيضاً محدودة العائد المالي، وهذا العدد من الصناعات لا يتناسب مع ما يمكن استغلاله من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها قضاء المناذرة، لذا لا بد من إيجاد سياسة اقتصادية تسعى إلى تطوير القطاع الصناعي في ريف قضاء المناذرة خاصة وأنه يعد بيئة مثالية لإقامة الصناعات الغذائية، كما لا بد من المحافظة وتشجيع الصناعات الشعبية والحرف اليدوية

والعمل على تطويرها وتنميتها خاصة اذا استغلت الإمكانيات السياحية في ريف القضاء الذي سيعمل على جذب السواح وبالتالي سوف يزيد من كثرة الطلب على الحرف اليدوية التي تجذب السواح غالباً.

٢- تنمية الطرق الريفية: تعد طرق النقل من العوامل المؤثرة في قيام المستوطنات الريفية وتطورها لعدة أسباب أولها سهولة حركة وسائل الإنتاج التي يحتاجها الريف ووصولها الى الحقول في الوقت والمكان الملائمين مثل الآلات والمعدات الزراعية، كما انها تسهل وصول المنتجات الى المستهلك وهو غالباً ما يكون من سكان المدينة كما أن طرق النقل الريفية المتطورة تؤدي الى اكتشاف الإمكانيات الزراعية فتزداد مساحة الأراضي المزروعة^(١٥) فضلاً عن الإنتاج وازدياد حجم المستوطنات , إضافة الى جانب إن تطور النقل ينعكس ايجابياً على إيصال الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الى الريف وإزالة الحواجز بينهما ويعمل على توقف الهجرة من الريف الى المدينة^(١٦). بلغ اجمالي الطرق في ريف قضاء المناذرة (١٥) طريقاً بواقع (١١) طريقاً في ريف ناحية الحيرة و (٤) طرق في ريف مركز قضاء المناذرة، وبلغ مجموع اطوالها في منطقة الدراسة حوالي (٦٧,٥٧٨ كم) بواقع (٥٠,٧١ كم) في ريف ناحية الحيرة و(١٦,٨٦٨ كم) في ريف مركز قضاء المناذرة^(١٧). خريطة(٧).

خريطة(٧) الطرق في قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣



المصدر : جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة النجف الإدارية، ٢٠٢٣.

ثالثاً: إمكانيات التنمية السياحية: تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل ايجاد فرص عمل جديدة وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية^(١٨). ويعتمد النشاط السياحي على توفر المقومات والمناطق السياحية والترفيهية إلى جانب توفر

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

الخدمات الاساسية لقيام هذا النشاط من فنادق ومطاعم سياحية وشركات السياحة والسفر وغيرها من شأنها أن تشجّع السياحة في الإقليم، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة، ويبرز دور السياحة من خلال استيعابها الكبير للأيدي العاملة، إذ تؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية لما تدره من دخل قومي للبلاد لا يخفى ما تملكه محافظة النجف من مقومات مكانية كبيرة لقيام سياحة متطورة فيها من ضمنها قضاء الكوفة الذي يتمتع بمقومات طبيعية وبشرية تسهم في عملية التنمية السياحية التي يستند الى المكانة الدينية وبالعرف على هذه الامكانيات ووضع سياسات وخطط تنموية سليمة لتحقيق اكبر فائدة وتطويرها التي تسهم في الجذب السياحي. وتعد السياحة نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً مهماً التجأ إليها الإنسان قديماً، ولا يزال كذلك للترويج عن نفس بعيداً عن مكان إقامته، وتزايدت أهميتها في العقود الاخيرة لما مثلته من إسهام فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء على مستوى الإقليم أم الدولة، لذا عدّت إحدى الظواهر المهمة في القرن الحادي والعشرين حتى سمي بـ(قرن السياحة)^(١٩). ويتميز ريف قضاء المناذرة بوجود عدد من الإمكانيات التي تشجع على السياحة ومنها:

- ١- المواقع الاثرية: يضم ريف ناحية الحيرة (٣٨) موقعاً أثرياً^(٢٠) جدول(٤)، خريطة(٨)، حيث تضم عدد من الاديعة والابنية التابعة لملوك الحيرة آنذاك، كما تم العثور على بعض الكنائس اثناء عملية الحفر والتنقيب، وتم ايضاً العثور على الحلي الذهبية والجرار الخزفية فيها^(٢١).

جدول(٤) المواقع الاثرية في ريف ناحية الحيرة

ت	الوحدة الادارية	اسم الموقع	خطوط الطول	دوائر العرض	القطعة	المقاطعة
١	الريفيّة	تل الخورنق	٤٤. ٢٦. ٣٢	٣١. ٥٥. ٥٠	٢	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٢		مقبرة الخورنق	٤٤. ٢٦. ١٩	٣١. ٥٥. ٤٧	٢	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٣		تل اطعيرزات	٤٤. ٢٣. ٢٥	٣١. ٥٧. ٣٣	٣	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٤		ام قيسية الاثري	٤٤. ٢٣. ٢٧	٣١. ٥٧. ٣٠	١	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٥		خرائب السدير	٤٤. ٢٥. ٥٢	٣١. ٥٦. ٢٥	١	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٦		تل الابيض	٤٤. ٢٣. ٢٥	٣١. ٥٨. ٠٣	١	مقاطعة ٣/ حصوة الخورنق
٧		تل اسطيح	٤٤. ٢٩. ٤٢	٣١. ٥٤. ٠٩	١	مقاطعة ٤٩ /جزرة البخاترة
٨		تل القواسية	٤٤. ٢٩. ٠٢	٣١. ٤٨. ٥٩	٦٢	مقاطعة ٣٨/ الشليح
٩		تلول خرخيت	٤٤. ٢٩. ٣٤	٣١. ٤٩. ١٣	٦٢	مقاطعة ٥٩/ خرخيت
١٠		تل الابيتر	٤٤. ٢٢. ٠٢	٣١. ٥٤. ٥٢	٤٣	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات
البيئة والمجتمع)

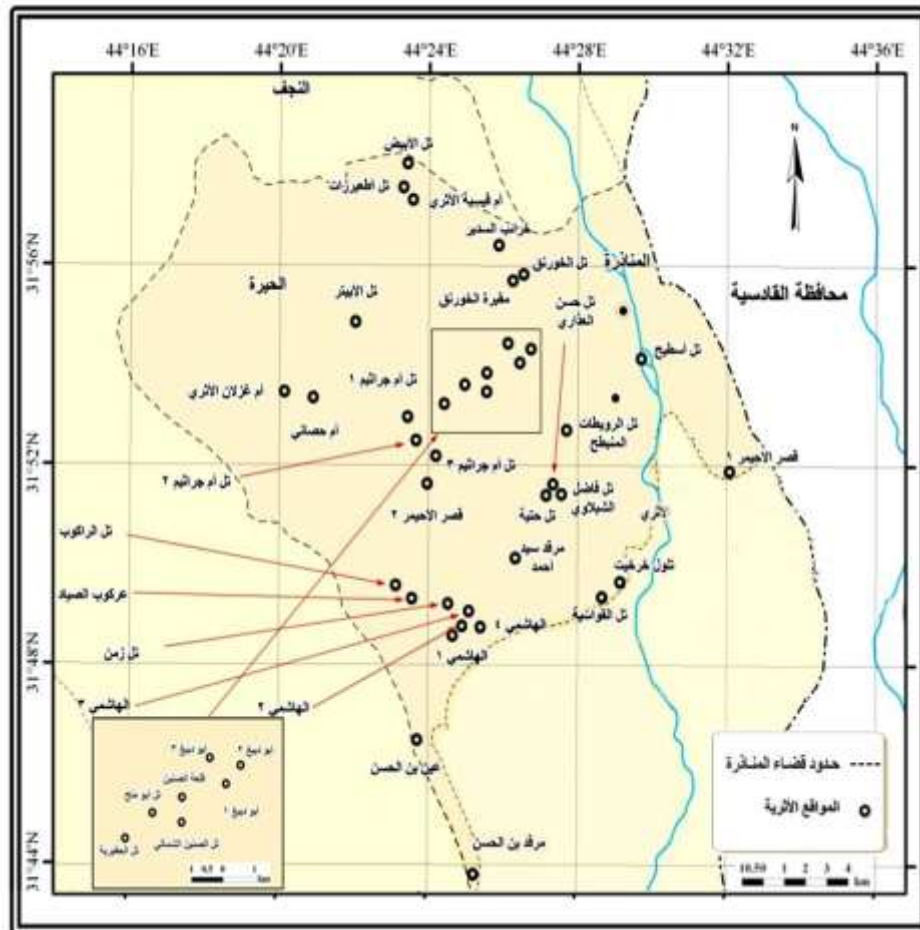
١١	ام حصاني	٤٤. ٢٠. ٥٤	٣١. ٥٣. ٢١	٤٥	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٢	قصر الاحيمر١	٤٤. ٣٢. ٠٨	٣١. ٥١. ٣٠	١٩	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٣	قصر الاحيمر٢	٤٤. ٢٣. ٥٨	٣١. ٥١. ٣٨	١٧	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٤	تل ام الجرائيم١	٤٤. ٢٣. ٤١	٣١. ٥٢. ٤٣	٢١	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٥	تل ام الجرائيم٢	٤٤. ٢٣. ٤٧	٣١. ٥٢. ٣٢	١٥	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٦	تل ام الجرائيم٣	٤٤. ٢٣. ٤٩	٣١. ٥٢. ٣٠	١٤	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٧	ام غزلان الاثري	٤٤. ٢٠. ٠٨	٣١. ٥٣. ٢٨	٩٢	مقاطعة ٢ /بحر النجف الجنوبية
١٨	تل الحفيرة	٤٤. ٢٤. ٢٥	٣١. ٥٣. ١٤	٤٩	مقاطعة ٨ /الصنين
١٩	تل ابو ملح	٤٤. ٢٤. ٥٨	٣١. ٥٣. ٣٧	٨٥	مقاطعة ٨ /الصنين
٢٠	قلعة الصنين	٤٤. ٢٥. ٣٣	٣١. ٥٣. ٤٨	٨٠	مقاطعة ٨ /الصنين
٢١	تل الصنين الشمالي	٤٤. ٢٥. ٣٢	٣١. ٥٣. ٣٨	٨٤	مقاطعة ٨ /الصنين
٢٢	ابو الدبيغ١	٤٤. ٢٦. ٣٢	٣١. ٥٤. ١١	٢٠١	مقاطعة ٢٦ /ابو الدبيغ
٢٣	ابو الدبيغ٢	٤٤. ٢٦. ٣٧	٣١. ٥٤. ١٨	١٨٥	مقاطعة ٢٦ /ابو الدبيغ
٢٤	ابو الدبيغ٣	٤٤. ٢٦. ٠٧	٣١. ٥٤. ٢٧	١٤٥ و ١٤١	مقاطعة ٢٦ /ابو الدبيغ
٢٥	تل الروبطات المنبطح	٤٤. ٢٧. ٤٢	٣١. ٥٢. ٤٣	٦٧	مقاطعة ١٧ /الروبطات
٢٦	تل حتية	٤٤. ٢٧. ١٧	٣١. ٥١. ٢٤	٢٨	مقاطعة ٤٨ /ضمن العذارية
٢٧	تل فاضل الشبلاوي	٤٤. ٢٧. ٢٥	٣١. ٥١. ٢٥	١٥	مقاطعة ٤٨ /ضمن العذارية
٢٨	تل حسن العذاري	٤٤. ٢٧. ٢٠	٣١. ٥١. ٣٨	٣٣	مقاطعة ٤٨ /ضمن العذارية
٢٩	مرقد سيد احمد	٤٤. ٢٦. ٢٠	٣١. ٥٠. ٠٩	٢	مقاطعة ٦٤ /هور الجنابات
٣٠	عين بن الحسن	٤٤. ٢٣. ٤٣	٣١. ٤٦. ٣٠	١٠٢ و ١٠١	مقاطعة ٦٥ /ال شبل

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات
البيئة والمجتمع)

٣١	مرقد بن الحسن	٤٤. ٢٥. ٢٩	٣١. ٤٣. ٤٥	٨٥٤	مقاطعة ٤٠/هورال بجاي
٣٢	الهاشي رقم ١	٤٤. ٢٤. ٥٢	٣١. ٤٨. ٤٦	٢٠	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٣	الهاشي رقم ٢	٤٤. ٢٤. ٥٧	٣١. ٤٨. ٥٠	٢٠	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٤	الهاشي رقم ٣	٤٤. ٢٥. ٠٠	٣١. ٤٨. ٥٤	٢٠	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٥	الهاشي رقم ٤	٤٤. ٢٥. ٠٨	٣١. ٤٨. ٤٨	١٦٨	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٦	تل زمن	٤٤. ٢٤. ٣٢	٣١. ٤٩. ١٤	٥٦	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٧	تل الراكوب	٤٤. ٢٣. ٠٨	٣١. ٤٩. ٣٦	٨٣	مقاطعة ٦٦/الشبل
٣٨	عركوب الصياد	٤٤. ٢٣. ٣٤	٤٤. ٤٩. ٢٠	٨٣	مقاطعة ٦٦/الشبل

المصدر: حيدر جميل حياوي العبودي, تحليل جغرافي للمواقع الأثرية في محافظة النجف, رسالة ماجستير جامعة الكوفة, كلية الاداب, ٢٠١٢, ص ٩٥.

خريطة (٨) المواقع الأثرية في قضاء المناذرة



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق, الهيئة العامة للمساحة, خريطة قضاء المناذرة, دائرة الاثار في محافظة النجف ٢٠٢٣.

وتأتي أهمية المواقع الأثرية من كونها مرآة حقيقية تعكس التاريخ الحضاري للمنطقة, ولابد من ادامة المواقع الأثرية التي تم الكشف عنها من الاندثار فضلاً عن تنقيب المواقع التي لم يتم التنقيب عنها الى الان, كما ان بعض المواقع قد تم التجاوز عليها من السكان واستغلالها بالسكن أو الزراعة كما في موقع (تل ام حصاني) في ريف الحيرة الذي تم استغلال جزء منه في الزراعة. يتضح مما تقدم ان استغلال هذه المواقع المهمة في انشاء سياحة للأثار سيكون له دور في انعاش الاقتصاد, وسيساعد في تنمية وتطوير ريف قضاء المناذرة بشكل ملحوظ, الصورة(٣).

صورة(٣) الاثار المكتشفة في عملية الحفر والتنقيب في ناحية الحيرة



المصدر: شبكة الانترنت www.acimena.com

٢- السياحة الدينية: تعد السياحة الدينية في منطقة الدراسة مورد اقتصادي مهم وذلك لوجود المراكز المقدسة والمقامات والتي تشهد اقبالاً واسعاً من الزائرين سواء من داخل القطر أو من خارجه, خاصة في أوقات المناسبات, والتي منها مرقد أولاد الرضا للذان يعود نسبهما الى الامام الرضا (عليه السلام), والسيد عبود الذي يعود نسبه الى الامام علي بن الحسين (عليه السلام) وهما يقعان في المحاجر الشرقية, ومرقد محمد بن علي الذي يقع في المحاجر الغربية من مركز قضاء المناذرة, اما في ريف ناحية الحيرة نجد انها تضم مرقد سيد أحمد السيد محمد بن الحسن و أولاد الكاظم (عليه السلام). يتضح مما تقدم يجب على المختصين والسلطات المحلية الشروع في عمل تنظيم اداري لإدارة السياحة الدينية في المناطق الريفية خاصة وان اغلبها تشكو من الفقر في الخدمات وان بناياتها لا ترتقي لمستوى صاحب المقام, فهي تحتاج الى إعادة تأهيل و تغليف قبورها مثلاً كقبة أولاد الرضا (عليه السلام), إضافة الى تأهيل الطرق المؤدية اليها. كما يفترض وجود قسم اعلام خاص بكل مرقد حيث يكون له دور في جذب السواح من خلال عكس مكانة صاحب المرقد في وسائل الاعلام. كما تحتاج هذه المراكز ان تدخل في برامج الزيارات التي تقوم بها الشركات السياحية وهذا سوف يساعد على تعريف السواح الأجانب بها حيث يجهل اغلبهم وجودها بسبب عدم كفاءة الاعلام وضعف التنظيم السياحي, ولتوظيف ذلك في الاتجاه الصحيح لابد من انعكاس الاقتصاد

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات
البيئة والمجتمع)

في مناطق المراكز المذكورة من خلال توفير الخدمات للسائحين الوافدين اليها وانشاء ساحات الألعاب للأطفال وخدمات المطاعم وهذا يعتبر مصدر دخل إضافي للمناطق الريفية والذي بدوره سوف يخلق فرص عمل للكثير من أبناء هذه المناطق والتقليل من حجم البطالة.

صورة(٤) المراكز المقدسة في قضاء المناذرة



رابعاً: التنمية الإقليمية للمجتمع الريفي:

١- الخدمات التعليمية: ان البلاد التي تنشأ التقدم والازدهار وتعد نفسها لحياة متحضرة لا يمكن أن ترضى ببقاء أبنائها أميين جهلاء يعانون من الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولما كان نشر التعليم هو الحجر الأساس الذي من خلاله تتم معالجة المشكلات الصحية والاجتماعية والثقافية، فما من أمة عولجت فيها المشكلات التعليمية ألا وأنجلت جميع مشكلاتها^(٢٢). ولأهمية التربية والتعليم في حياة الفرد أهتمت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بالتعليم وبمراحله المختلفة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية.

- تقييم كفاءة الخدمات التعليمية:

تتباين المؤشرات الخاصة بقياس الكفاءة الوظيفية للخدمات التعليمية من مرحلة لأخرى، وسيتم عرض كفاءة الخدمات التعليمية وفق المعايير، الجدول (٥) كالاتي:-

جدول (٥): مؤشرات الخدمات التعليمية نسبة الى عدد السكان وحسب التوزيع البيئي لعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

الوحدة الإدارية	عدد السكان	الروضات	نسمة / روضة	الحاجة الى روضة	المدارس الابتدائية	نسمة / مدرسة ابتدائية	الحاجة للمدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	نسمة / مدرسة ثانوية	الحاجة للمدارس الثانوية
ريف مرق المناذرة	68064	0	68064	27	2	34032	21	0	68064	14
ريف ناحية الحيرة	24255	1	24255	9	22	1103	14-	7	3465	2-

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف الاشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات
البيئة والمجتمع)

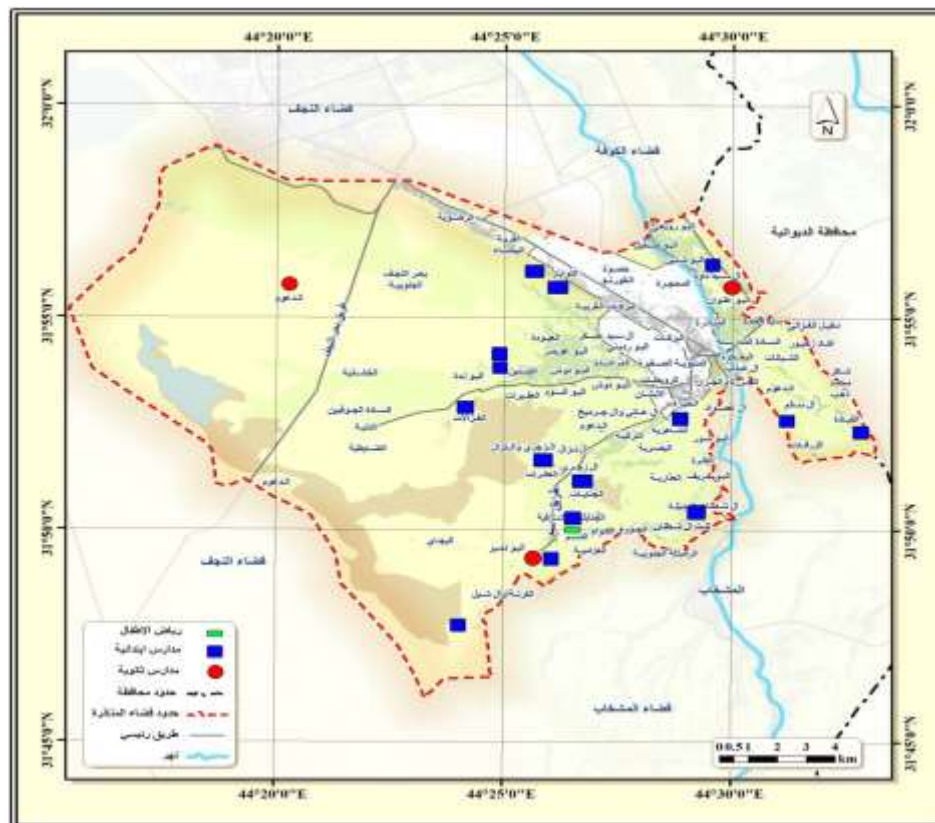
أ- المعيار المساحي:

١- رياض الأطفال: بلغ المؤشر في ريف مركز قضاء المناذرة (٦٨٠٦٤ نسمة / روضة)، أما في ريف ناحية الحيرة فقد بلغ المؤشر (٢٤٢٥٥ نسمة / روضة) ويلاحظ أنه أعلى من المعيار المعتمد ويشير الى وجود نقص حاد في عدد مؤسسات رياض الأطفال التي يقتصر وجود روضة واحدة في ريف ناحية الحيرة، ويستلزم توفير (٣٦) روضة موزعة بعدد (٢٧) في ريف مركز قضاء المناذرة و(٩) ريف ناحية الحيرة وفقاً لحاجة السكان مضافة على العدد المذكور، الجدول (٥)، الخريطة (٧).

٢- التعليم الابتدائي: المؤشر بلغ في ريف مركز قضاء المناذرة (٣٤٠٣٢ نسمة / مدرسة ابتدائية) وبلغت العجز (٢١) مدرسة ابتدائية مضافة الى عدد المدارس الموجودة، أما ريف ناحية الحيرة بلغ (١١٠٣ نسمة / مدرسة ابتدائية) اقل من المعيار التخطيطي ولا وجود لنقص في عدد المدارس الابتدائية في ريف ناحية الحيرة التي تتلائم مع حجم السكان، بل ان هناك فائض بعدد (١٤) مدارس، حيث ان العدد السالب يشير الى وجود فائض، الجدول (٥)، الخريطة (٧).

٣- التعليم الثانوي: بلغ المؤشر في ريف مركز قضاء المناذرة (٦٨٠٦٤ نسمة / مدرسة ثانوية) حيث لا توجد مدارس ثانوية وكانت الحاجة بواقع (١٤) مدرسة، أما بالنسبة لريف ناحية الحيرة فان المؤشر بلغ (٣٤٦٥ نسمة / مدرسة ثانوية) وهذا يؤشر بأن جميعها ضمن المعيار التخطيطي ولا تعاني من نقص في عدد المدارس الثانوية بل ان هناك فائض بنحو (٢) مدرسة، الجدول (٥)، الخريطة (٩).

خريطة (٩) المؤسسات التعليمية في ريف قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣



مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة قضاء المناذرة، ٢٠٢٣.

ب- المعيار التخطيطي، الجدول (٥).

١- رياض الأطفال:

أ- معيار طفل / معلم: ان مؤشرها العام يبلغ (١٣) طفل لكل معلم وهو اقل من المعيار المشار اليه بفائض بلغ (٢) معلمة، جدول (٦).

جدول (٦): مؤشرات رياض الأطفال في ريف قضاء المناذرة لعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

الوحدة الإدارية	عدد الرياض	عدد الهيئة التعليمية	عدد الأطفال	عدد الشعب	نسبة طفل الى معلم	الحاجة الى معلم	نسبة طفل الى شعبة	الحاجة الى شعبة	نسبة طفل الى روضة	الحاجة الى روضة
ريف ناحية الحيرة	1	7	89	2	13	2-	45	2	89	0

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة النجف، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

ب- معيار طفل / شعبة: بلغ مؤشره (٤٥ طفل/شعبة)، وعند مقارنته بالمعيار التخطيطي، يتضح انه متدني ويشير الى اكتظاظ شديد يعاني منه الأطفال ويؤدي الى خلل كبير في حصول كل طفل على حقه من العناية المطلوبة في مثل هذا السن المبكر من العملية التربوية ويستلزم توفير (٢) شعبة مضافة الى العدد الموجود وفقا للحاجة المفترضة، جدول (٦).

ج- معيار طفل / روضة: بلغ المؤشر (٨٩ طفل / روضة) وهو مطابق للمعيار التخطيطي ولا توجد حاجة الى روضة، جدول (٦).
 (٢) التعليم الابتدائي: -

أ- معيار تلميذ / معلم: ان المؤشر لريف مركز قضاء المناذرة بلغ (٤٠) تلميذ لكل معلم وهو اعلى من المعيار التخطيطي، ويشير الى وجود عجز بعدد المعلمين بواقع (١٧) معلم، أما في ريف ناحية الحيرة بلغ المؤشر (٢٢) تلميذ لكل معلم مما يشير الى كفايتها من حيث عدد المعلمين بل هناك فائض بقدر (٤٣) معلم، جدول (٧).

جدول (٧): مؤشرات التعليم الابتدائي ومؤشراتها في ريف قضاء المناذرة لعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

الوحدة الإدارية	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ	عدد الشعب	عدد الهيئة التعليمية	نسبة تلميذ الى معلم	الحاجة الى معلم	نسبة تلميذ الى مدرسة	الحاجة الى مدرسة	نسبة تلميذ الى شعبة	الحاجة الى شعبة
ريف م.ق المناذرة	2	1148	27	29	40	17	574	1	43	11
ريف ناحية الحيرة	22	8518	202	384	22	43-	387	2	42	82

المصدر: - بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة النجف، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

ب- معيار تلميذ / شعبة: يتضح انه اعلى من المعيار التخطيطي وبمعدل (٤٣ تلميذ / شعبة) في ريف مركز قضاء المناذرة، مما يشير الى وجود عجز بواقع (١١) شعبة مضافة الى العدد الموجود، أما في ريف ناحية الحيرة بلغ المؤشر (٤٢) تلميذ / شعبة، مما يشير الى وجود حالة اكتظاظ، ويستلزم توفير (٨٢) شعبة مضافة الى العدد الموجود وفقا للحاجة المفترضة، الجدول (٧).

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

ج- معيار تلميذ / مدرسة يتضح بأن المؤشر بلغ (٥٧٤ تلميذ / مدرسة) في ريف مركز قضاء المناذرة مما يستدعي توفر مدرسة ابتدائية واحدة مضافة للعدد الموجود، أما في ريف ناحية الحيرة فقد بلغ المؤشر (٣٨٧ تلميذ / مدرسة) وهو أعلى من المعيار ويستلزم توفير (٢) مدارس ابتدائية مضافة الى العدد الموجود وفقاً للحاجة المفترضة، الجدول (٧).

(٣) التعليم الثانوي:-

أ- معيار طالب / مدرس: إن المؤشر بلغ (١٧ طالب / مدرس) في ريف ناحية الحيرة وهذا يشير الى عدم وجود عجز في عدد المدرسين ويعكس كفاءة الخدمة المقدمة، حيث ان هناك فائض بعدد (٥٧) مدرساً، أما بالنسبة لريف مركز قضاء المناذرة لا توجد فيه مدارس ثانوية، الجدول (٨).

جدول (٨): مؤسسات التعليم الثانوي ومؤشراتهما في ريف قضاء المناذرة لعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

الوحدة الإدارية	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب	عدد الشعب	عدد الهيئة التعليمية	نسبة طالب الى مدرس	الحاجة الى مدرس	نسبة طالب الى مدرسة	الحاجة الى مدرسة	نسبة طالب الى شعبة	الحاجة الى شعبة
ريف ناحية الحيرة	7	2977	87	176	17	57-	425	1-	34	2-

المصدر:- بالاعتماد على: مديرية تربية محافظة النجف، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

ب- معيار طالب / شعبة: بلغ مؤشره في ريف ناحية الحيرة (٣٤ طالب / شعبة) وهو ضمن المعيار التخطيطي ولا وجود أي نقص، بل هناك فائض بعدد (٢) شعبة، الجدول (٨).

ج- معيار طالب / مدرسة: بلغ المؤشر (٤٢٥ طالب / مدرسة)، ويلاحظ انه أدنى من المعيار التخطيطي، مما يشير الى عدم وجود نقص في المدارس الثانوية، بل هناك فائض بعدد (١) مدرسة مقارنة مع عدد الطلاب، الجدول (٨). نستنتج من واقع الخدمات التعليمية في ريف قضاء المناذرة أن هناك نقص في مقدار الحاجة من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية وعدد الشعب والملاكات التعليمية في الوحدات الإدارية، كما ان توزيع المدارس غير متناسب مع مقدار الحاجة وعدد السكان بين الوحدات الإدارية، أما بالنسبة لتوزيع المدارس الثانوية فأن اغلب مؤشرات التعليم تقع ضمن المعايير التخطيطية في ريف ناحية الحيرة، في حين لا توجد مدارس ثانوية في ريف مركز قضاء المناذرة لضمان الفرص بين الوحدات الإدارية، فضلاً عن الحاجة الى فتح شعب جديدة وتوفير هيئة تعليمية طبقاً للمعايير التخطيطية ويعكس الاهتمام بالواقع التعليمي للمجتمع الريفي نتائجه على تطور الأنشطة الأخرى وبالتالي ستحقق عملية التنمية نتائجها المرجوة.

٢- الخدمات الصحية: تعد الصحة بصورة عامة في أي مجتمع سواء كان ريفياً أو حضرياً وبالتحديد المجتمع الريفي نتيجة نهائية مترتبة على عوامل مساعدة ساهمت في الارتقاء بأفضل مستوى يجد الانسان نفسه بدون أي مرض أو ضجر من حالة ما وهي الاوضاع (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخدمية والبيئية) تكمل الوحدة الأخرى ينتج عنها كامل الرضا والتقبل والارتياح البدني والنفسي^(٢٣)، وان الهدف الرئيسي من رفع المستوى الصحي هو توفير الخدمات الصحية لكي نخلق فلاحاً نشيطاً ذا قوة بدنية تضاعف انتاجيته^(٢٤)، وهو جانب مهم وأساسي للتنمية الاجتماعية، فلا يمكن للسكان التمتع بالحياة ومزاياها ألا عندما يكونون في مستوى جيد ومقبول من الصحة. وقد أجريت دراسة على ريف مصر وتبين من خلال

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة قضاء المناذرة، ٢٠٢٣. والعلاجية وخدمات العيادات الخاصة والخارجية التي تمتد الى الأسر في بيئتها المنزلية ، ويكفل للمريض مأوى يتلقى منه الرعاية الطبية، ويعد المستشفى مركزاً لتدريب العاملين في المجالات الصحية^(٢٥)، وقد بلغ المؤشر في ريف مركز قضاء المناذرة (٦٨.٦٨ نسمة/مستشفى) و (٢٤٢٥٥ نسمة/مستشفى) في ريف ناحية الحيرة، الجدول (١٠) وعند مقارنته بالمعيار التخطيطي يتضح وجود عجز في عدد المستشفيات من الناحية الكمية، بواقع (١,٤) مستشفى في ريف مركز قضاء المناذرة و (٠,٥) مستشفى في ريف ناحية الحيرة، جدول (١١).

جدول (١٠): مؤشرات الخدمات الصحية نسبة الى عدد السكان في ريف قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣

الوحدات الإدارية	عدد السكان	نسمة/م. مستشفى	نسمة/م. صحي	نسمة/م. سرير	نسمة/م. طبيب	نسمة/م. اسنان	نسمة/م. صيدلاني	نسمة/م. المهن التمريضية	نسمة/م. المهن الصحية	مرضى/ طبيب	ذوي مهن صحية / طبيب
ريف مركز المناذرة	68064	68064	13613	68064	22688	11344	17016	7563	11344	3	2
ريف ناحية الحيرة	24255	24255	6064	24255	4851	4851	4043	1348	2426	4	2

المصدر: بالاعتماد على: وزارة الصحة ، دائرة صحة محافظة النجف الاشرف قسم التخطيط، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

جدول (١١): الحاجة المفترضة للخدمات الصحية وحجم العجز في ريف قضاء المناذرة لسنة ٢٠٢٣

العدد المطلوب حسب المعايير								
الوحدات الإدارية	مستشفى	مركز صحي	أطباء	أطباء الاسنان	صيدلة	اسرة	ذوي مهن تمريضية	ذوي مهن صحية
ريف مركز المناذرة	1.4	7	68	7	3	136	272	136
ريف ناحية الحيرة	0.5	2	24	2	1	49	97	49
حجم العجز (العدد المطلوب - العدد الموجود)								
الوحدات الإدارية	مستشفى	مركز صحي	أطباء	أطباء الاسنان	صيدلة	اسرة	ذوي مهن تمريضية	ذوي مهن صحية
ريف مركز المناذرة	1.4	2	65	1	1-	136	263	130
ريف ناحية الحيرة	0.5	2-	19	3-	5-	49	79	39

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٩)، وزارة الصحة، دائرة صحة محافظة النجف الاشرف قسم التخطيط، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

٢- معيار نسمة / مركز صحي : يشير الى عدد السكان لكل مركز صحي، ويعكس مدى حاجة أي إقليم للرعاية الصحية التي يجب أن تقدم لكل الأفراد والمجتمع، وتشكل جزءاً أساسياً من النظام الطبي والتنمية الصحية الشاملة، كما ورد في تعريف منظمة الصحة العالمية، وتأتي أهميتها لما تقدمه من خدمات علاجية وإجراءات وقائية لمختلف الفئات العمرية، وتتركز في المناطق الحضرية، ولا يتوفر فيها اسرة وصالة عمليات ويحتوي على مختبرات ويندر وجود الأطباء الاختصاص، وعند البحث بطبيعة الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية في المنطقة وفقاً لحجم السكان نجد إن مؤشر المعيار بلغ (١٣٦١٣ نسمة/مركز صحي) في ريف مركز قضاء المناذرة و(٦٠٦٤ نسمة/مركز صحي) في ريف ناحية الحيرة، أي ان هناك عجزاً بمقدار (٢) مركز

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

صحي في ريف مركز قضاء المناذرة، إضافة الى العدد الموجود وهناك فائض في المراكز الصحية في ريف ناحية الحيرة بواقع (٢) مراكز صحية، الجدول (١٠) و(١١).

٣- معيار نسمة / طبيب: يعد من المؤشرات الصحية المهمة التي تبين مدى التقدم الصحي لأي دولة أو إقليم، لأن ارتفاع عدد الأطباء أو انخفاضه يؤثر في نصيب الطبيب الواحد من الأشخاص، ومؤشره في منطقة الدراسة بلغ (٢٦٨٨ نسمة/طبيب) في ريف مركز قضاء المناذرة و (٤٨٥١ نسمة/طبيب) في ريف ناحية الحيرة، وبلغ العجز (٨٤) أطباء في عموم القضاء وبواقع (٦٥) في ريف مركز قضاء المناذرة و(١٩) في ريف ناحية الحيرة مضافاً الى العدد الموجود، ولا بد الإشارة الى ان اغلب الأطباء في منطقة الدراسة هم بدرجة طبيب عام أو ممارس ويقل وجود الاختصاصات، مما أثر سلباً على كفاءة الخدمة المقدمة وأضطر السكان الى مراجعة المدن المجاورة لغرض الحصول على الخدمات الصحية الملائمة لحاجتهم^(٣٦) الجدول (١٠) و(١١).

٤- معيار نسمة / طبيب أسنان: عند البحث في توزيع السكان على أطباء الأسنان في منطقة الدراسة نجد إن المؤشر يبلغ (١١٣٤٤ نسمة/طبيب أسنان) في ريف مركز قضاء المناذرة و (٤٨٥١ نسمة/طبيب أسنان) في ريف ناحية الحيرة وعند مقارنتها بالمعايير التخطيطية نجدها مطابقة للمعيار، بل ان هناك وجود فائض عدد (٣) في ريف ناحية الحيرة، حيث يشير العدد السالب الى ان هناك وجود عدد فائض، في حين وجود عجز بمقدار واحد طبيب اسنان في ريف مركز قضاء المناذرة، الجدول (١٠) و(١١).

٥- معيار نسمة / صيدلاني: يوضح هذا المعيار العلاقة النسبية بين حجم السكان وعدد الصيادلة الذين يقومون برعاية المرضى من خلال تحضير الدواء وتقديمه بعد تحديده من قبل الطبيب المختص، ولا بد من توفير العدد الكافي من الصيادلة باعتبارهم ركناً أساسياً في الخدمات الصحية ومكملين لعمل الأطباء، إذ بلغ المؤشر (١٧٠١٦ نسمة/صيدلاني) في ريف مركز قضاء المناذرة و (٤٠٤٣ نسمة/صيدلاني) في ريف ناحية الحيرة وهذا يشير الى ان عددهم وفق المعيار التخطيطي، بل ان هناك وجود فائض بعدد (٦) في عموم منطقة الدراسة وبواقع (٥) صيدلي في ريف ناحية الحيرة و (١) صيدلي في ريف مركز قضاء المناذرة، الجدول (١٠) و(١١).

٦- معيار نسمة / سرير: يوضح هذا المعيار عدد الأسرة المهيئة لرقود المرضى في المستشفيات نسبة الى عدد السكان، إذ لا يوجد في منطقة الدراسة مستشفى، وعند المقارنة بالمعيار التخطيطي يتضح إن هناك عجز في الأسرة بالنسبة للسكان، والعدد المطلوب توفيره (١٨٥ سرير) في عموم القضاء وبواقع (١٣٦) سرير في ريف مركز قضاء المناذرة و(٤٩) سرير في ريف ناحية الحيرة، الجدول (١٠) و(١١).

٧- معيار نسمة / ذوي المهن الصحية^(*): يشير الى عدد الأشخاص لكل واحد من ذوي المهن الصحية، وان أي خفض في أعدادهم يؤثر سلباً في كفاءة الخدمة المقدمة ويستلزم توفير العدد الكافي حسب حجم السكان، ويلاحظ ان مؤشرهم بلغ (١١٣٤٤ نسمة/ذوو المهن الصحية) في ريف مركز قضاء المناذرة و (٢٤٢٦ نسمة/ذوو المهن الصحية) في ريف ناحية الحيرة، وجميعها اقل من المعيار التخطيطي المعتمد، وهذا يشير الى وجود عجز في عددهم بلغ (١٦٩) ذوي مهن صحية في عموم

منطقة الدراسة وبواقع (١٣٠) ريف مركز قضاء المناذرة و(٣٩) في ريف ناحية الحيرة مضافاً للعدد الموجود، الجدول (١٠) و(١١).

٨- معيار نسمة / ذوي المهن التمريضية (**): يشير الى عدد الأشخاص لكل واحد من ذوي المهن التمريضية، ويلاحظ ان مؤشرهم بلغ (٧٥٦٣ نسمة/ذوو المهن التمريضية) في ريف مركز قضاء المناذرة و (١٣٤٨ نسمة/ذوو المهن التمريضية) في ريف ناحية الحيرة، وجميعها اقل من المعيار التخطيطي المعتمد، وهذا يشير الى وجود عجز في عددهم بلغ (٣٤٢) في عموم منطقة الدراسة وبواقع (٢٦٣) في ريف مركز قضاء المناذرة و(٧٩) في ريف ناحية الحيرة مضافاً للعدد الموجود، الجدول (١٠) و(١١).

١٠- معيار ممرض / طبيب: يمثل هذا المعدل الممرضين مع كل طبيب اذ يقوم الممرض بتقديم المساعدة للطبيب في اثناء عملية فحص المرضى في المؤسسات الصحية، وقد حدد بوجود (٣ ممرضين / طبيب واحد) وبلغ هذا المعدل في منطقة الدراسة (٣ ممرضين / طبيب) في ريف مركز قضاء المناذرة و (٤ ممرض / طبيب) في ريف ناحية الحيرة وهو ضمن المعيار التخطيطي، (١٠) و(١١).

١١- معيار ذوي المهن الصحية / طبيب: يمثل هذا المعدل عدد ذوي المهن الصحية العاملين مع كل طبيب واحد وقد حدد هذا المعيار محلياً ب(٥ من ذوي المهن الصحية / طبيب واحد) وبلغ المعدل (٢ من ذوي المهن الصحية/طبيب واحد) في كل من ريف مركز قضاء المناذرة و ريف ناحية الحيرة وهو دون المعيار المحلي ما يشير الى وجود نقص حقيقي في عدد ذوي المهن الصحية وهذا النقص في هذه الملاكات يظهر على مستوى اداء الطبيب المعالج لكونه يقوم بأكثر من دور وبالنهاية لا يكون الفحص والتشخيص بالمستوى المطلوب وهذا سينعكس على المستوى الصحي بشكل عام، الجدول (١٠) و(١١)، ومن خلال استعراض مؤشرات الخدمات الصحية يتبين بان هناك عجز واضح في المؤسسات الصحية بالإضافة الى الملاكات الصحية وبمختلف التخصصات، لذلك يذهب السكان نحو مراكز المدن من اجل الحصول على الخدمات الصحية. ولكون الصحة عامل رئيسي في مجال التنمية الريفية لذا لا بد من إعادة النظر في الخدمات الصحية المقدمة لسكان ريف قضاء المناذرة من اجل الوصول الى الكفاية مع ضمان التوزيع العادل بما يتناسب مع المعايير التخطيطية.

٢- إيصال الطاقة الكهربائية: ان أول مشروع كهربائي في العراق كان في أوائل السبعينيات والذي اطلق عليه الكهرباء الريفية حيث تم من خلاله تزويد اغلب المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية^(٣٧)، وتعد خدمات الطاقة الكهربائية من المرتكزات الأساسية التي تسهم في تطوير وتنمية ريف قضاء المناذرة لما لها من أهمية في تشغيل المضخات الزراعية واغلب الآلات الزراعية الحديثة أو في حقول تربية الدواجن والتي تعمل بالطاقة الكهربائية، فضلاً عن الحاجة اليها داخل الوحدة السكنية في توفير متطلبات العوائل الريفية. كما تهدف الكهرباء الى تطور السكان اجتماعياً وثقافياً وصحياً، وكان لكهرباء الريف في قضاء المناذرة أثر على انتشار الصناعات الصغيرة مثل المجارش ومعامل البلوك وورش التصليح والصيانة والحدادة وتصليح السيارات. وبالتالي سوف يؤدي الى تحولات كبيرة في المجتمع الريفي وتنمية الخدمات وارتفاع المستوى المعاشي للفلاحين، ومن خلال الزيارة الميدانية لمنطقة الدراسة تمت ملاحظة أن معظم القرى في القضاء مجهزة بالكهرباء وهذا ساعد الاسر الريفية

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

بإدخال الأجهزة الكهربائية الى مساكنهم مثل أجهزة التبريد والتكييف (المبردات، الثلاجات، المجمدات وغيرها) مما ساعد على التنمية الريفية.

جدول (١٢): المشاريع الكهربائية وعدد المستفيدين منها في ريف قضاء المناذرة وحسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠٢٣

الوحدات الإدارية	عدد المشاريع	عدد المستفيدين
ريف م.ق. المناذرة	3	6784
ريف ناحية الحيرة	4	2839

المصدر: بالاعتماد على دائرة توزيع الكهرباء في محافظة النجف، وحدة الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

يلاحظ مما سبق ان عدد المستفيدين من المغذيات الكهربائية متباين بين الوحدات الإدارية في القضاء ولا يسد الحاجة الفعلية من الكهرباء، وان اغلب هذه المحطات الكهربائية تعمل على الغاز وان المتوفر من الغاز لا يسد حاجة المحطات، حيث ان الزيادة والنقصان في كمية الوقود بالتالي يؤثر على كمية التجهيز من الطاقة الكهربائية، كما ان حالات التجاوز تؤدي الى هدر المال العام وتؤثر على حصة تجهيز بقية المواطنين وقد لوحظ من خلال الدراسة الميدانية لمنطقة الدراسة ان اغلب الشبكات الكهربائية متهاكة وهذا يؤدي الى ضياع الطاقة الكهربائية في الخطوط الناقلة، لذلك يجب توفير الشبكات الحديثة التي تقلل من الضائعات الكهربائية وزيادة عدد المحطات لفك الاختناق وخاصة في اشهر الصيف (حزيران، تموز، آب). وتعد عملية القطع المبرمج المتبعة في المحافظات بصورة عامة وفي قضاء المناذرة بصورة خاصة عائقاً يقف في وجه عملية التنمية، اذ تؤخر اقتصاد القضاء خاصة ونحن في عصر التكنولوجيا والتطور، اذ تعتمد العمليات الزراعية الحديثة على الآلات الكهربائية في اغلب مراحلها، فضلاً عن ان اغلب مضخات الري تعتمد على الكهرباء في السقي، لذا لا بد من النظر الى عملية تجهيز القضاء بدقة عالية والاستفادة من البحوث المطروحة للتغلب على مشاكل النقص في الطاقة الكهربائية من خلال استخدام الطاقة البديلة.

٤- إصبال الماء الصالح للشرب: ان توفير المياه الصالحة للشرب تعد من مقومات وشروط الحالة الصحية، وان توفير المياه الضرورية للاستخدامات المختلفة يعد في مقدمة الجهود الرامية لتحقيق التنمية الريفية وتحسين المستوى الصحي للفلاح^(٢٨). يتبين من الجدول (١٣) ان مجموع المجمعات المائية بلغ (١١) مجمعا مائيا في عموم منطقة الدراسة بواقع (٥) محطات في ريف مركز قضاء المناذرة بطاقة تصميمية بلغت (٩٠٠ م^٣/ساعة)، أما في ريف ناحية الحيرة بلغت المجمع (٢٥٠ لتر/فرد) حسب المعيار الذي تتبعه مديرية محافظة النجف مع عدد السكان في ريف قضاء المناذرة يلحظ ان هناك نقصاً واضحاً في تجهيز منطقة الدراسة من المياه الصالحة للشرب، الجدول (١٤) حيث ان هناك عجزاً في حصة الفرد بلغ (٨٠١٦٠٠ لتر/يوم) في ريف مركز قضاء المناذرة، فضلاً عن التوزيع الغير عادل لعدد المجمعات داخل كل من مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة، لذا لا بد ان يكون هناك توزيع عادل حسب خطة مبرمجة تتناسب مع عدد السكان وتراعي تطبيق معيار المحدد للفرد الريفي من الاستهلاك اليومي، ويجب توفير الكفاية اللازمة من المياه الصالحة للشرب بوصفها احدى المؤشرات الاساسية للتنمية الريفية.

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥
ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

جدول (١٣): المجمعات المائية وطاقها التصميمية في ريف قضاء المناذرة وحسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠٢٣

الوحدات الإدارية	عدد المجمعات المائية	الطاقة التصميمية م٣/ ساعة
ريف م.ق المناذرة	5	900
ريف ناحية الحيرة	6	1250

المصدر: بالاعتماد على مديرية الموارد المائية في محافظة النجف قسم التشغيل، شعبة القرى والريف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

جدول (١٤): واقع حصة الفرد من المياه المنتجة في قضاء المناذرة وحسب الوحدات الإدارية لسنة ٢٠٢٣

الوحدات الإدارية	عدد السكان	الطاقة التصميمية م٣/ ساعة	حصة الفرد / لتر/ يوم	الكمية المفترضة لتر/ يوم	الكمية المحتاجة لتر/ يوم
ريف م.ق المناذرة	68064	900	132	17016000	8016000
ريف ناحية الحيرة	24255	1250	515	6063750	6436250-

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (١٢).

الاستنتاجات:

- ١- أظهرت الدراسة دور التنمية في الاستيطان الريفي، ودور التخطيط الإقليمي في تنمية القرى في ريف قضاء المناذرة.
- ٢- أظهرت الدراسة تمتع ريف قضاء المناذرة بإمكانات زراعية وثروة حيوانية يمكن تطويرها وادخالها في مجال الصناعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية المصنعة والطبيعية.
- ٣- ان ريف قضاء المناذرة يفتقر الى للاستثمار الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية لاسيما وان المادة الأولية لقيام هذه الصناعات تعد متوفرة.
- ٤- بينت الدراسة تدني مستوى المؤسسات الاجتماعية (التعليمية والصحية) فهي دون المستوى المعيار التخطيطي المحلي وغير موزعة بصورة مناسبة قياساً بعدد السكان بين الوحدات الإدارية.
- ٥- ان ريف قضاء المناذرة ظهر دون حدود المعايير التخطيطية في البنى الارتكازية.
- ٦- امتلاك ريف قضاء المناذرة (٣٨) موقعاً أثرياً إضافة الى وجود المراقد المقدسة ممكن ان تسهم في تنمية السياحة في الريف اذا ما تم استثمارها.

التوصيات:

- ١- اعتماد اسلوب التخطيط الاقليمي في عملية التنمية الريفية في قضاء المناذرة من خلال العمل على وضع سياسة عامة لإصلاح المجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.
- ٢- استغلال المساحات الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الدراسة بأنشاء المشاريع التنموية كأثناء المدارس والمراكز الصحية.
- ٣- تنمية النشاط الزراعي بزراعة المحاصيل الاستراتيجية وزيادة رقعة المساحة المزروعة.

- ٤- تنمية الثروة الحيوانية من خلال انشاء مراكز أبحاث لاستنباط النواحيات الجيدة من الحيوانات المجترة في سبيل السعي لتنمية الثروة الحيوانية، واستخدام التربية الحديثة في مشاريع الدجاج من خال السيطرة على القاعة اوتوماتيكياً.
- ٥- دعم الفلاح مادياً ومعنوياً لاستمراره في البقاء في الريف ومزاولة حرفة الزراعة ودعم المنتوجات الزراعية المحلية وحماية المنتوجات الأجنبية الرخيصة، إضافة الى سن قانون منع استيراد المنتوجات الزراعية من الخارج الا في الحالات القصوى وفي حالة عدم توفر البديل لها داخل القضاء.
- ٦- تشجيع مشاريع البيوت البلاستيكية ومشاريع تربية النحل وتربية الاسماك والعجول لان الظروف الطبيعية والبشرية تساعد على نجاح هذه المشاريع في ريف قضاء المناذرة.
- ٧- تنمية القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية والانشائية الصغيرة والكبيرة وتوفير الدعم الحكومي لتنمية الصناعات التراثية.
- ٨- النهوض بواقع التنمية السياحية من خلال استغلال الأمثل للمواقع الاثرية وتفعيل دور سياحة الاثار، وتفعيل الدور الاعلامي للمراقد المقدسة والمواقع الاثرية من اجل تعريف السواح الأجانب بها، والتي من شأنها ان ترفع المستوى الاقتصادي.
- ٩- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية للأرياف و ازالة الفوارق بين الحضر والريف وتوفير فرص العمل في القرى لمنع الهجرة من الريف الى المدينة، ورفع كفاءة الخدمات المجتمعية بحسب ما يأتي: زيادة المؤسسات التعليمية والصحية إضافة الى زيادة اعداد الكوادر فيها بما يتناسب مع حجم السكان والمعايير التخطيطية لرفع كفاءتها وسد العجز فيها.
- ١٠- زيادة عدد المجمعات المائية من خلال انشاء مجمعات إضافية والعمل على رفع الطاقة التصميمية للمشاريع لسد النقص الحاصل في حصة الفرد من الحاجة الى المياه الصالحة للشرب، وكذلك الاهتمام بمشاريع تصفية المياه وتنقيتها واعتماد الطاقة الشمسية في تصفية وتنقية وتحلية المياه.
- ١١- انشاء مشاريع كهربائية جديدة وإدخال مشروع الطاقة البديلة.
- ١٢- ربط القرى البعيدة بمراكز المدن بشبكة من الطرق المبلطة والعمل على تبليط الطرق والشوارع الفرعية في ريف القضاء.

الهوامش

- (١) منير محمد مكي، التنمية الزراعية في قضاء المناذرة (دراسة في المقومات والمعوقات)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٦، ٢٠١١، ص ٣٩٢.
- (١) كامل سعيد جواد والسيد عرفان راشد، انتاج المحاصيل الحقلية في العراق، مطبعة الوسام، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٦.
- (٣) سعد عجيل مبارك، أثر زراعة محصول الرز في خصائص التربة في المنطقة الوسطى من العراق (منطقة السهل الرسوبي)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤١، بغداد، ١٩٩٩، ص ٨٨.
- (٣) رباب حسن كاظم الجياشي، تحليل جغرافي لمعوقات التنمية الزراعية في محافظة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨، ص ١١٦.

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥

ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

- (٥) مخلف شلال مرعي، إبراهيم محمد حسون القصاب، الجغرافية الزراعية، جامعة الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩٦، ص ١٩٦.
- (٦) الاء إبراهيم حسين، التحليل الجغرافي لإنتاج الزراعي (النباتي) في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.
- (٧) نوري خليل البرازي، إبراهيم المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط ١، ١٩٨٠، ص ٢٤١.
- (٨) عبد الرزاق محمد البطيحي، أنماط الزراعة في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص ٦١.
- (٩) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الزراعي.
- (١٠) ياسين حميد بدع المحمدي، التحليل الجغرافي للمياه الجوفية وأهميتها التنموية في قضاء هيت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة مداد الآداب، المجلد ١، العدد الخامس عشر، ٢٠١٨، ص ٥٢٦.
- (١١) وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة النجف، قسم المتابعة والتخطيط، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
- (١٢) عبد الزهرة الجنابي، الجغرافية الصناعية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٣.
- (١٣) حسن محمود علي الحديثي، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي (تحليل جغرافي- اقتصادي لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٣٠)، ١٩٩٦، ص ٣٣-٣٥.
- (١٤) عباس عبيد حمادي، النمو الصناعي والاتجاهات المكانية للمواقع الصناعية، مجل البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد (٣)، ٢٠٠٢، ص ٣٤٠.
- (١٥) سعدي علي غالب، جغرافية النقل والتجارة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ١١١.
- (١٦) عبد فرحان حاييف الدليمي، تغير استعمالات الأرض الزراعية في قضاء القائم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٢، ص ٥٨.
- (١٧) وزارة النقل، مديرية الطرق والجسور في محافظة النجف، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.
- (١٨) نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٨، العدد ٣، سنة ٢٠٠٦، ص ١٨.
- (١٩) مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، ط ١، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨، ص ٥.
- (٢٠) دائرة الآثار في محافظة النجف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
- (٢١) شفاء ناصر جبير، التحليل المكاني لإمكانيات التنمية الريفية المتاحة في قضاء المناذرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٤، ص ٨٧.
- (٢٢) عبد الرزاق الهلالي، نظرات في اصلاح الريف، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٥٤، ص ٤١.
- (٢٣) عبد السلام رضوان، حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٩٧.
- (٢٤) عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠٣.
- (٢٥) حسين عليوي ناصر، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية (دراسة في جغرافية التنمية باستخدام (G.I.S)، مجلة جامعة ذي قار، العدد (٢)، المجلد (٦)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١، ص ٢.
- (٢٦) الدراسة الميدانية (المقابلات الشخصية).

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥

ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

(*) ذوو المهن الصحية هم الملاكات المكتملة لكل من المهن الطبية والتمريضية من توفير العلاج ومتابعة اخذ الادوية في الاوقات المحددة كذلك اعطاء العلاج للمرضى ومتابعة التحاليل المختبرية ويشمل الملاك الصحي المعاون الطبي والمعاون الصيدلاني ومصور شعاعي ومساعد مختبر. المصدر: سميع جلاب منسي السهلاني، كفاءة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية (التعليمية والصحية والترفيهية) في مدينة الشطرة، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص ١٨.

(٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة، الواقع التنموي لمحافظة العراق لسنة ٢٠٠٩، ص ١٢٠.

(**) المهن التمريضية وهي مهن مساعدة اساسية للعمل الطبي، حيث يقوم العامل في هذه المهن بالأشراف والتنفيذ المباشر لتوجيهات وتعليمات الطبيب المعالج من خلال تقديم الخدمات التمريضية للمريض الراقد في المستشفى كالعلاج والتغذية. المصدر: سميع جلاب منسي السهلاني، كفاءة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية (التعليمية والصحية والترفيهية) في مدينة الشطرة، مصدر سابق، ص ١٨.

(٢٨) عبد الحليم قشقة، محاضرات في علم الاجتماع، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة السليمانية، ١٩٧٨، ص ١٤٧.

المصادر

الكتب والرسائل والبحوث:

١. البرازي، نوري خليل، ابراهيم المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط ١، ١٩٨٠.
٢. البطيحي، عبد الرزاق محمد، أنماط الزراعة في العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦.
٣. جبير، شفاء ناصر، التحليل المكاني لإمكانات التنمية الريفية المتاحة في قضاء المناذرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٤.
٤. الجنابي، عبد الزهرة، الجغرافية الصناعية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٣.
٥. جواد، كامل سعيد والسيد عرفان راشد، انتاج المحاصيل الحقلية في العراق، مطبعة الوسام، بغداد، ١٩٨١.
٦. الجياشي، رباب حسن كاظم، تحليل جغرافي لمعوقات التنمية الزراعية في محافظة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٨.
٧. الحديثي، حسن محمود علي، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي (تحليل جغرافي- اقتصادي) لأثر اقتصاديات التكتل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٣٠)، ١٩٩٦.
٨. حسن، عبد الباسط محمد، علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠٣.
٩. حسين، الاء إبراهيم، التحليل الجغرافي لإنتاج الزراعي (النباتي) في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨.
١٠. حمادي، عباس عبيد، النمو الصناعي والاتجاهات المكانية للمواقع الصناعية، مجل البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد (٣)، ٢٠٠٢.
١١. حياوي، حيدر جميل، تحليل جغرافي للمواقع الأثرية في محافظة النجف، رسالة ماجستير جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٢.
١٢. الدليبي، عبد فرحان حاييف، تغير استعمالات الأرض الزراعية في قضاء القائم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٢.
١٣. رضوان، عبد السلام، حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي، سلسلة علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.
١٤. السهلاني، سميع جلاب منسي، كفاءة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية (التعليمية والصحية والترفيهية) في مدينة الشطرة، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢.

مجلة آداب البصرة / العدد ١١١ آذار ٢٠٢٥

ملحق خاص بالمؤتمر الدولي العلمي التخصصي الأول (دور الجغرافيا في معالجة مشكلات البيئة والمجتمع)

١٥. غالب. سعدي علي، جغرافية النقل والتجارة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
 ١٦. كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، ط١، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، دمشق. سوريا، ٢٠٠٨.
 ١٧. مبارك، سعد عجيل، أثر زراعة محصول الرز في خصائص التربة في المنطقة الوسطى من العراق (منطقة السهل الرسوبي)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤١، بغداد، ١٩٩٩.
 ١٨. المحمدي، ياسين حميد بدع، التحليل الجغرافي للمياه الجوفية وأهميتها التنموية في قضاء هيت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة مداد الآداب، المجلد ١، العدد الخامس عشر، ٢٠١٨.
 ١٩. مرعي، مخلف شلال، إبراهيم محمد حسون القصاب، الجغرافية الزراعية، جامعة الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩٦.
 ٢٠. مكي، منير محمد، التنمية الزراعية في قضاء المناذرة (دراسة في المقومات والمعوقات)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٦، ٢٠١١.
 ٢١. ناصر، حسين عليوي، التباين المكاني لبعض مؤشرات التنمية الصحية في المحافظات العراقية دراسة في جغرافية التنمية باستخدام (G.I.S)، مجلة جامعة ذي قار، العدد (٢)، المجلد (٦)، كلية الآداب، جامعة ذي قار.
 ٢٢. هرمز، نور الدين، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٨، العدد ٣، سنة ٢٠٠٦.
 ٢٣. الهلالي، عبد الرزاق، نظرات في اصلاح الريف، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٥٤.
- الدوائر الحكومية:

١. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ في القطاع الزراعي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الزراعي.
٢. دائرة الآثار في محافظة النجف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٣. دائرة توزيع الكهرباء في محافظة النجف، وحدة الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٤. مديرية الزراعة محافظة النجف، قسم الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٥. مديرية الموارد المائية في محافظة النجف قسم التشغيل، شعبة القرى والارياف، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٦. مديرية تربية محافظة النجف، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٧. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء النجف، قسم الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة، الواقع التنموي لمحافظة العراق لسنة ٢٠٠٩.
٩. وزارة الصحة، دائرة صحة محافظة النجف، قسم التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
١٠. وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة النجف، قسم المتابعة والتخطيط، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.
١١. وزارة النقل، مديرية الطرق والجسور في محافظة النجف، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

شبكة الانترنت

-١ www.acimena.com